الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

الشعبة : علوم تجارية

تخصص : مالية وتجارة دولية

تداعيات أزمة الطاقة العالمية على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر

من إعداد الطلبة:

-بن دبكة عبدالرزاق.

-مجول إبراهيم.

-سويد خليفة.

-البار إلياس.

إشراف الدكتور :

ـ أحميمة خالد

لجنة المناقشة

*بشول السعيد	رئيسا	جامعة الوادي.
*خالد أحميمة.....	مشرفا ومقررا	جامعة الوادي.
*وفاء باهي.....	مناقشا	جامعة الوادي.

السنة الجامعية : 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تداعيات أزمة الطاقة العالمية على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

الشعبة : علوم تجارية

تخصص : مالية وتجارة دولية

من إعداد الطلبة:

-بن دبكة عبدالرزاق.

-مجول إبراهيم.

-سويد خليفة.

-البار إلياس.

إشراف الدكتور :

– أحميمة خالد

لجنة المناقشة

*بشول السعيد	رئيسا	جامعة الوادي.
*خالد أحميمة.....	مشرفا ومقررا	جامعة الوادي.
*وفاء باهي.....	مناقشا	جامعة الوادي.

السنة الجامعية : 2024/2023

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا

الله والحمد لله الذي منا علينا بإنجاز هذا العمل المتواضع

وإن كان لابد من كلمة شكر وامتنان فإنها للأستاذ الفاضل حميمة خالد لما قدمه لنا من عون ونصائح وآراء قيمة دون أي قيد أو تعقيد كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم العلوم التجارية

وإلى كل من علمنا حرفا فصرنا بعلمه نفتخر

الملخص:

نهدف من خلال بحثنا هذا تبيان وتوضيح الاثار والتداعيات التي شكلتها أزمة الطاقة العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للتجارة الخارجية في الفترة(2024–2013)، وبغية الوصول الى هدفنا انتهجنا المنهج التحليلي الوصفي، وتم التطرق الى أثر هذه التغيرات على المتغيرات الاقتصادية العرض والطلب في سوق الطاقة ،إضافة الى أسباب تشكل أزمة الطاقة والإجراءات المتخذة للتعامل مع تقلبات أسعار الطاقة.

وأبرز ما توصلنا اليه من نتائج سوق الطاقة العالمية شهدت خلال فترتنا المدروسة ازمتين رئيسيتين، اثرتا كثيرا على التجارة الخارجية بما ان الاقتصاد العالمي والتجارة الخارجية تعتمد بشكل كلي على توفر الطاقة وان أسعار النفط والغاز بالارتفاع او الانخفاض تؤثر مباشرة على الناتج المحلي الاجمالي، والميزانية العامة للدول والبطالة واحتياط الصرف الأجنبي ومعدل الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الميزان التجاري والمديونية الخارجية ، وبالتالي فان تغيرات أسعار الطاقة العالمية تؤثر بطبيعة الحال على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الطاقة الأحفورية ، الطاقة المتجددة ، أسعار النفط، سوق الطاقة العالمي، احتياط الصرف الأجنبي، الاستثمار الأجنبي المباشر، رصيد الميزان التجاري، المديونية الخارجية.

Summary:

Through our research, we aim to clarify and clarify the effects and repercussions posed by the global energy crisis on the macroeconomic variables of foreign trade in the period (2013-2024), and in order to reach our goal, we adopted the descriptive analytical approach, and the impact of these changes on the economic variables of supply and demand in the market was addressed Energy, in addition to the reasons for the formation of the energy crisis and the measures taken to deal with energy price fluctuations.

The most prominent results we have reached in the global energy market witnessed, during our studied period, two major crises, which greatly affected foreign trade, since the global economy and foreign trade depend entirely on the availability of energy, and that oil and gas prices, whether rising or falling, directly affect the gross domestic product and the countries' general budget, unemployment, foreign exchange reserves, foreign direct investment rate, trade balance balance, and external debt ،Therefore, changes in global energy prices naturally affect macroeconomic variables and foreign trade.

الفهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص	
Résumé	
الفهرس	II
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
مقدمة	أ– ك
الفصل الأول : الأطار المفاهيمي للطاقة العالمية.	01
تمهيد	02
المبحث الأول : واقع الطاقة العالمية وأهم الهيئات الفاعلة في مجال الطاقة.	03
المطلب الأول : مفهوم الطاقة .	03
المطلب الثاني : تاريخ إستخدام الطاقة.	04
المطلب الثالث : الهيئات الفاعلة في مجال الطاقة .	05
المبحث الثاني : الطاقات الأحفورية ومكانتها عالميا.	10
المطلب الأول : مفهوم الطاقة الأحفورية واهميتها.	10
المطلب الثاني : أنواع الطاقة الأحفورية ومصادرها.	11
المطلب الثالث : المكانة العالمية لمصادر الطاقة الأحفورية.	15
المبحث الثالث : الطاقات المتجددة ومكانتها عالميا.	18
المطلب الأول : مفهوم الطاقات المتجددة.	18
المطلب الثاني : أنواع الطاقات المتجددة ومصادرها.	20
المطلب الثالث : المكانة العالمية لمصادر الطاقة المتجددة.	23
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني : الإطار النظري للتجارة الخارجية.	25
تمهيد	26
المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية.	27
المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية	27
المطلب الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية.	29

المطلب الثالث : العوامل المؤثر في التجارة الخارجية.	30
المبحث الثاني : نظريات التجارة الخارجية.	31
المطلب الأول : النظريات الكلاسيكية.	31
المطلب الثاني : النظريات النيو كلاسيكية.	39
المطلب الثالث : النظريات الحديثة.	41
المبحث الثالث : سياسات التجارة الخارجية.	44
المطلب الأول : مفهوم السياسة التجارية الخارجية وأهدافها.	44
المطلب الثاني : أنواع السياسة التجارية.	46
المطلب الثالث : أدوات سياسات التجارة الخارجية.	48
خلاصة الفصل	52
الفصل الثالث : أزمة الطاقة العالمية و أثرها على التجارة الخارجية	53
المبحث الأول : ماهية أزمة الطاقة العالمية	54
المطلب الأول : مفهوم أزمة الطاقة العالمية	55
المطلب الثاني : أسباب أزمة الطاقة العالمية	55
المبحث الثاني : مؤشرات أزمة الطاقة على التجارة الخارجية	57
المطلب الأول: العرض والطلب على الطاقة العالمية.	57
المطلب الثاني :أثر تغيرات أسعار الطاقة على مؤشرات التوازن الخارجي	62
خلاصة الفصل	67
خاتمة	
قائمة المراجع	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تكلفة إنتاج القماش والقمح في انجلترا والبرتغال	32
02	نظرية النفقات النسبية.	45
03	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال 2013-2023 * الوحدة بمليار دولار	63
04	تطور المديونية الخارجية للجزائر2013-2023 الوحدة: مليار دولار امريكي	65

قائمة لأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مجموع استهلاك الطاقة التجارية في العالم بحسب الأقاليم وأنواع الوقود	59
02	حصة مختلف أنواع الوقود في مجموع إمدادات الطاقة الأولية في العام 2020	60
03	مجموع إستهلاك الطاقة التجارية في العالم بحسب مصادرها عام 2004 وإسقاطات عام 2030	60
04	تطور التجارة الخارجية للجزائر الفترة 2013-2023	63
05	تطور المديونية الخارجية للجزائر" 2013-2023"	66

مقدمة

تعتبر الطاقة المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، وذلك منذ الظهور الأول للنشاطات الصناعية، الزراعية و الخدماتية للإنسان عبر الفترات المختلفة، فمنذ اكتشاف للفحم الحجري ثم النفط والغاز الطبيعي وصولا إلى الطاقات المتجددة ، أصبحت الطاقة بمختلف أشكالها وأنواعها عنصر أساسي لا يمكن الاستغناء عنه في التنمية الاقتصادية.

وبناءا على هذا الواقع، سعت الدول وذلك بطرق مختلفة لتأمين مصادرها من الطاقة لتضمن تواصل نمو اقتصادياتها وتحقيق رفاهية مجتمعاتها، لتتحول بذلك هذه المادة الحيوية (الطاقة) لأحد المتغيرات التحليلية الحساسة المساهمة وبشكل مصيري في تحديد اتجاهات العلاقات الدولية وخطط التعاون الدولي بين مختلف فواعل النظام الدولي.

وعلى هذا الأساس، كانت ولا تزال الطاقة، أحد المحركات الرئيسية لنشوب الحروب والأزمات الدولية، السياسية و الدبلوماسية بين الدول، وذلك في إطار سباقها المحموم للسيطرة على مصادر الطاقة في العالم، هذه الحروب والأزمات التي كثيرا ما تكون دول العالم النامي مسرحا وساحة لها، وقد أحدثت الحرب الروسية– الاوكرانية أزمة طاقة عميقة وسريعة التطور ، صنفت الأسوء منذ عام 1792 , إذ تعيش أسواق الطاقة العالمية حاليا إحدى أكبر أزمات شح الإمدادات، في وقت بدأ فيه الحديث عن دخول الاقتصاد العالمي حرب طاقة ثالثة. كان هذا الوضع بمثابة بوتقة للاتجاهات الأخيرة في سوق الطاقة والذي شهد خلال السنوات السابقة تقلبات شديدة في الأسعار على إثر تفشي جائحة كوفيد19.

وقد أضحى العالم بعد أزمة امدادات الغاز التي اعقبت الحرب الروسية– الا وكرانية في قبضة أزمة طاقة كبيرة لا تزال آثارها تزعزع استقرار اسواق الطاقة الرئيسية وتحدث عواقب وخيمة على العديد من دول العالم، حيث ان جميع الدول تسعى إلى تحقيق تجارة خارجية إيجابية من خلال تعظيم صادراتها والتقليل من وارداتها والحصول على فوائض في ميزانها التجاري وهو ما إنعكس بالإيجاب على الميزان التجاري الجزائري.

إشكالية الدراسة :

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ماهي تداعيات أزمة الطاقة العالمية على التجارة الخارجية ؟

ويندرج ضمن هذا الإشكال مجموعة من التساؤلات الفرعية هي :

–إلى ما مدى أثرت ازمة الطاقة العالمية على التجارة الخارجية ؟

–ماذا نقصد بالتجارة الخارجية وما مقوماتها ؟

-هل تؤثر أزمة الطاقة العالمية على الميزان التجاري للجزائر؟

فرضيات الدراسة :

-أثر إرتفاع أسعار الطاقة على التجارة الخارجية.

-التجارة الخارجية هي عمود الاقتصاد الدولي والمحرك الفعلي للتنمية.

-تؤثر تقلبات أسعار الطاقة على معدلات وحجم التجارة الخارجية بشكل طردي.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الموضوع من أهمية التجارة الخارجية بين الدول وتأثر اقتصاديات الدول المستوردة للطاقة في حالة الإرتفاع الشديد بأسعار الطاقة , والعجز بالنسبة للدول المصدرة في حالة إنخفاض الأسعار بالسوق الدولية.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

-معرفة أهمية الطاقة في الحياة الاقتصادية الدولية.

-معرفة أهمية التجارة الدولية.

-معرفة تأثير أزمة الطاقة على التجارة الدولية.

حدود الدراسة :

الحد الموضوعي : يتمثل في تحديد مدى تأثير أزمة الطاقة على التجارة الخارجية.

الحد المكاني : دراسة التجارة الخارجية الجزائرية .

الحد الزماني : من سنة 2013 إلى 2023.

المنهج المستخدم :

في سبيل الوصول إلى أهداف الدراسة والحصول على إجابات لتساؤلاتنا , إعتمدنا على المنهج الوصفي في الفصل الأول والثاني للتطرق لمفاهيم الطاقة ومكانتها في الأسواق العالمية , واهمية التجارة الخارجية , أما الفصل الثالث إستخدمنا المنهج التحليلي لتفسير تغير أسعار الطاقة في السوق العالمية و أثرها على الميزان التجاري الجزائري .

صعوبات الدراسة :

أثناء إعداد هذه الدراسة واجهتنا بعض الصعوبات تجلت في :

-تعذر الوصول لبعض الإحصائيات في مجال أسعار الطاقة.

-قلة المراجع والدراسات المتخصصة في مجال أزمة الطاقة بحكم تجددها وبأسباب مختلفة.

-صعوبة متعلقة بالجانب القياسي وتضارب الإحصائيات.

هيكل الدراسة :

بغرض دراسة الإشكالية ومعالجة كل الجوانب تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول , فصلين نظريين وفصل تطبيقي .

حيث في الفصل الأول تناولنا الإطار المفاهيمي للطاقة من خلال ثلاثة مباحث , المبحث الأول تطرقنا لواقع الطاقة العالمية والمبحث الثاني الطاقة الأحفورية والمبحث الثالث الطاقات المتجددة.

أما الفصل الثاني تناولنا الاطار النظري للتجارة الخارجية في المبحث الأول ماهية التجارة الخارجية والمبحث الثاني نظريات التجارة الخارجية والمبحث الثالث سياسات التجارة الخارجية.

وفي الفصل الثالث تطرقنا لأزمة الطاقة العالمية وأثرها على التجارة الخارجية ففي المبحث الأول عرفنا ازمة الطاقة العالمية وفي المبحث الثاني مؤشرات ازمة الطاقة العالمية واثرها على الميزان التجاري الجزائري.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للطاقة العالمية

تمهيد الفصل الأول:

إن تعدد حاجات الإنسان وتنوعها جعلته غير قادر على إشباعها بإنتاجه المباشر، فاهتدى إلى التخصص في فرع من فروع الإنتاج، وزيادة إنتاجه بقدر ما يفيض عن استهلاكه، ومبادلة الفائض مع منتجين آخرين، وهذا ما ينطبق على الاحتياجات الطاقوية، إذ تعتبر الطاقة مطلب ضروري للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والإنساني ككل، حيث أن توفير وتأمين الوصول إلى الطاقة من القضايا الهامة على مستوى العالم، ولكن هذه الطاقة تتميز بندرة نسبية في مناطق معينة من العالم وبوفرة في مناطق أخرى، وهنا يبرز دور التبادل التجاري الخارجي الطاقوي في انتقال الطاقة بين الدول.

وسنقوم في هذا الفصل بتناول وتوضيح النقاط التالية:

- **واقع الطاقة العالمية وتاريخ إستخدم الطاقة والهيئات الفاعلة في مجال الطاقة.**
- **الطاقات الأحفورية ومكانتها عالميا.**
- **الطاقات المتجددة ومكانتها عالميا.**

المبحث الأول: مفهوم الطاقة وأهم الهيئات و المنظمات الفاعلة في مجالات الطاقات.

المطلب الأول: مفهوم الطاقة.

تلعب الطاقة دوار هاما في حياة الإنسان بحيث أصبح الإنسان الحديث لا يستطيع الاستغناء عنها ،غير أن استغلال الطاقة ليس بالأمر الحديث حيث استعملها منذ وجوده.. وللطاقة وحدات قياس مختلفة تساعد على معرفة نوع الطاقة وحجمها وقوتها. وتعددت تعاريف الطاقة ونذكر من بينها:

تعرف الطاقة على أنها: " قابلية إنجاز تأثير ملموس (شغل)، وهي توجد على عدة أنواع منها طاقة الريح وطاقة جريان الماء ومساقطها، ويمكن أن تكون الطاقة مخزنة في مادة كالوقود التقليدي (النفط، الفحم، الغاز)." [1]

وتعرف الطاقة أيضا على أنها: " القدرة على توفير العمل ،لإعطاء حركة أو رفع درجة الحرارة." [2]

ويمكن تعريفها على أنها: " المقدرة على القيام بعمل ما، وهناك صور عديدة للطاقة، يتمثل أهمها في الحرارة والضوء، الصوت أيضا عبارة عن طاقة، وهناك الطاقة الميكانيكية التي تولدها الآلات والطاقة الكيميائية التي تتحرر عند حدوث تغيرات كيميائية، ويمكن تحويل الطاقة من صورة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال يمكن تحويل الطاقة الكيميائية المختزنة في بطارية الجيب إلى ضوء، ويمكن أن تعمل يداك كأنهما آلة، فإذا فركت كفيك معا في الجو البارد فإنهما تصبحان دافئتين، إن الطاقة الميكانيكية الناتجة عن فرك الكفين بالاحتكاك قد تحولت إلى حرارة. وكمية الطاقة الموجودة في العالم ثابتة على الدوام ، فالطاقة لا تفنى ولا تستحدث وعندما يبدو أن الطاقة قد استنفذت، فإنها في حقيقة الأمر تكون قد تحولت إلى صورة أخرى ".[3]

ومن هنا يمكن استخلاص تعريف للطاقة بأنها هي الوجه الأخر لموجودات الكون غير الحية فالجمادات بطبيعتها قاصرة عن تغيير حالتها دون مؤثر خارجي، وهذا المؤثر الخارجي هو الطاقة، فالطاقة هي مؤثرات تتبادلها الاجسام المادية لتغير حالتها.

---

[1]– هاني عبد القادر عمارة، الطاقة وعصر القوة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن ،2012، ص ص: 33،34 .

[2]– Juliette Talpin, économies d'énergie sur l'exploitation agricole, Edition France agricole, Paris, 2010, P 15.

[3]– ياسين عيسى محمد، مصادر الطاقة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ،2006، ص 9.

المطلب الثاني: تاريخ استخدام الطاقة.

تعتبر الطاقة الحيوانية أول طاقة شغل استخدمها الإنسان في فجر الحضارة عندما استخدم الحيوانات الأليفة في أعماله ثم شرع واستغل قوة الرياح في تسيير قواربه لآفاق بعيدة، واستغل هذه الطاقة مع نمو حضارته، واستخدمها كطاقة ميكانيكية في إدارة طواحين الهواء وفي إدارة عجلات ماكنات الطحن ومناشير الخشب ومضخات رفع الماء من الآبار وغيرها، وهذا ما عرف بالطاقة الميكانيكية.

قوة الحيوانات نجدها مستمدة من الطاقة الميكانيكية الموجودة في الطعام بعد هضمه من قبل الإنسان والحيوان، والطاقة الميكانيكية نجدها في الخشب الذي كان يستعمل منذ القدم في الطبخ والتسخين، وفي بداية الثورة الصناعية استخدمت القوة المائية كطاقة تشغيلية .

نجد الطاقة الحرارية في المحركات البخارية التي تحول الطاقة الكيميائية للوقود إلى طاقة ميكانيكية، فالآلة البخارية يطلق عليها آلة احتراق خارجي لأن الوقود يحترق خارج المحرك لتوليد البخار الذي يدير المحرك، لكن في القرن 19 اخترع محرك (الاحتراق الداخلي) مستخدما وقود يحترق داخل الآلة حسب نظام غرف الاحتراق الداخلي المباشر بها، لتصبح مصدرا للطاقة الميكانيكية التي استغلت في عدة أغراض كتسيير السفن والعربات والقطارات[1].

في القرن 19 ظهر مصدر آخر للطاقة لا يحتاج لاحتراق الوقود، وهو الطاقة الكهربائية المتولدة من الدينامو (مولد كهربائي)، أصبحت هذه المولدات تحول الطاقة الميكانيكية لطاقة كهربائية التي أمكن نقلها إلى أماكن بعيدة عبر الأسلاك، مما جعلها تنتشر حتى أصبحت طاقة العصر الحديث لاسيما وأنها متعددة الأغراض بعدما أمكن تحويلها لضوء وحرارة وطاقة ميكانيكية، بتشغيلها محركات الآلات، الأجهزة الكهربائية، وتعتبر طاقة نظيفة إلى حد ما. ثم ظهرت الطاقة النووية التي استخدمت في المفاعلات النووية، حيث يجري الانشطار الن ووي الذي يولد حرارة هائلة تولد البخار الذي يدير المولدات الكهربائية أو محركات السفن والغواصات، ولكن مشكلة هذه المفاعلات النووية تكمن في نفاياتها المشعة، واحتمال حدوث تسرب إشعاعي أو انفجار المفاعل ،كما حدث في مفاعل تشير نوبل الشهير.

عرفت صناعة الطاقة خلال العقود الأخيرة تحقيق إنجازات مهمة لرفع كفاءة الطاقة وحماية البيئة على مدى العقدين الأخيرين من القرن 20، هذه الإنجازات جاءت كردة فعل للدول على المخاطر البيئية التي أصبحت تهدد حياتهم على وجه هذا الكوكب من جهة، وكاستجابة لنتائج وتوصيات مختلف المؤتمرات وتنفيذا لمختلف الاتفاقيات التي جاءت في هذا الصدد بدءا بما يعرف ببروتوكول " كيوتو ،" وقد تمت هذه

[1] – هاني عبد القادر عمارة، الطاقة وعصر القوة، دار غيداء للنشر والتوزيع، ، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

الاتفاقية في مدينة كيوتو اليابانية عام 1997، وتتعلق بتخفيض مجموع الانبعاثات من الغازات الدفيئة خلال الفترة 2008-2014 بنسبة أقل مما كانت عليه عام 1990.[1]

المطلب الثالث: أهم الهيئات والمنظمات الفاعلة في مجالات الطاقة.

أولا: أهم الهيئات والمنظمات الدولية الفاعلة في مجال الطاقة.

1. الوكالة الدولية للطاقة (International Energy Agency IEA):[2]

تعريف الوكالة الدولية للطاقة (IEA): تعتبر الوكالة الدولية للطاقة هيئة مستقلة بذاتها، تأسست في 1994، وتطبيق برامج شاملة للتعاون في مجال الطاقة بين الدول المتقدمة البالغ عددها 28 دولة ، حيث يفترض على كل هاته الدول الاحتفاظ بمخزون من النفط يعادل 90 يوما من صافي صاد ارتها.

مهام الوكالة الدولية للطاقة: تنقسم مهامها إلى قسمين:

- تعزيز أمن الطاقة في دولها الأعضاء من خلال الاستجابة الجماعية للاختلالات العضوية في تزويد النفط.
- تقديم المشورة للدول الأعضاء حول سياسات الطاقة الحكيمة.

ج. أهداف الوكالة: تهدف الوكالة من خلال برامجها إلى ما يلي:

- تأمين حصول الدول الأعضاء على إمداد كافي من الطاقة وخاصة من خلال تعزيز قدرات الاستجابة في حالات الطوارئ في حال حدوث خلل في إمدادات النفط.

- تعزيز سياسات الطاقة المستدامة التي تدفع النمو الاقتصادي وحماية البيئة في إطار عالمي خاصة فيما يتعلق بتقليل إنبعاثات الغازات الدفينة التي تساهم في التغيرات المناخية.

- تحسين الشفافية في الأسواق العالمية من خلال جمع بيانات الطاقة وتحليلها.

- إيجاد حلول للتعاون في مجال تقنيات الطاقة لضمان الإمدادات المستقبلية من الطاقة والتخفيف من أثرها السلبي على البيئة بما في ذلك تحسين كفاءة الطاقة وتطوير ونشر تقنيات منخفضة الكربون.

- إيجاد حلول لتحديات الطاقة عالميا وذلك من خلال إقامة حوار مع الدول غير الأعضاء وأصحاب المصلحة والمنظمات الدولية والأطراف المعنية الأخرى.

---

[1] – هاني عبد القادر عمارة، الطاقة وعصر القوة، دار غيداء للنشر والتوزيع،، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[2] – Energy International Energy Agency, Tracking Clean Energy Progress: Energy Technology Perspectives 2012 2012, P 4. excerpt as IEA input to the Clean Energy Ministerial, Paris, France.

2. المجلس العالمي للطاقة (WEC): [1]

أسس المجلس العالمي للطاقة في عام 1923م حيث قام بدعم ومساعدة المفكرين والقادة لفهم مشهد الطاقة خلال قرن من الزمن، في الاجتماع الأول لمجلس الطاقة العالمي جمع ممثلين أكثر من 40 دولة للمساعدة في إعادة بناء شبكة توزيع الكهرباء بعد الدمار الذي إعتراها إبان الحرب العالمية الأولى.

وقد تطور هذا الحدث العالمي المنتظم ليصبح المؤتمر العالمي للطاقة أي الاسم المتداول حاليا ، وقد جمع كثير من الشخصيات البارزة في الفكر العالمي لتبادل المعرفة وتناول قضايا الطاقة الهامة في عصرنا.احتل المجلس العالمي للطاقة الصدارة في مناقشة حوارات جدل الطاقة خلال ما يقارب قرن من الزمن، حيث قام بتوجيه الأفكار وقيادة الأعمال ومراقبة مستوى الأداء حول العالم من أجل توفير الطاقة الميسرة للجميع، وهذا المجلس معتمد لدى الأمم المتحدة كشبكة عالمية رائدة ونزيهة متخصصة في الطاقة وتضم أكثر من 3000 منظمة عامة وخاصة في أكثر من 100 دولة.

ويقدم المجلس العالمي للطاقة إستراتيجيات الطاقة على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي من خلال رعايته لأحداث رفيعة المستوى، ونشر الدراسات الموثوقة، والعمل من خلال شبكة أعضائه المنتشرين حول العالم لدعم الحوار وإعداد سياسات الطاقة، والمجلس العالمي للطاقة كيان مستقل وواسع النطاق حيث يضم جميع الأمم ويناقش جميع موارد الطاقة من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة.

ومن أهداف المجلس العالمي للطاقة نذكر:

- تعزيز الإمدادات المستدامة واستخدام الطاقة والحصول على الفائدة القصوى للجميع.
- عرض وتبادل الأفكار والإجابة على الأسئلة والاستفسارات العاجلة المطروحة في مجال الطاقة.
- إيجاد حلول لمشاكل الطاقة وكيفية مواجهة التحديات المستقبلية.
- وضع استراتيجيات للطاقة العالمية والإقليمية والوطنية من خلال استضافة مناسبات رفيعة المستوى.

[1] المجلس العالمي للطاقة، منشورات المجلس العالمي للطاقة، 2013، ص 02 . من الموقع (2013/08/13) https://www.worldenergy.org/about-wec/brochure/ar/

3. المنتدى الدولي للطاقة (International Energy Forum):

أ.تعريف المنتدى الدولي للطاقة IEF:

يعتبر من أكبر التجمعات في العالم لوزارء الطاقة، وبالإضافة إلى المنتدى ودول الأوبك تشترك دول العبور والدول الرئيسية المؤثرة في الطاقة في المنتدى ومن بينها البرازيل والصين والهند والمكسيك وروسيا وجنوب إفريقيا.

إن حجم وتنوع هذه المشاركة هو بمثابة محطة لمنتدى الطاقة الدولي ليلعب دور الوسيط المحايد في النقاشات حول مواضيع الطاقة، ومن خلال المنتدى وفعالياته، يشارك وزارء المنتدى والمسؤولون والمديرين التنفيذيين في صناعة القرارت حول الطاقة وفي الحوارات حول الأهمية المتزايدة لأمن الطاقة العالمي. ويعزز المنتدى حوار الطاقة العالمي من قبل الأمانة العامة الدائمة ومقرها في الحي الدبلوماسي في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية. [1]

ب. **مهام وأهداف المنتدى الدولي للطاقة (IEF):** من بين أهداف المنتدى الدولي للطاقة ما يلي[2]:

– تعزيز التفاهم المتبادل وإيلاء أهمية أكبر للمصالح المشتركة للطاقة بين الأعضاء.

– تعزيز فهم أفضل لفوائد استقرار أسواق الطاقة وإبداء الشفافية بالنسبة لصحة الاقتصاد العالمي ، بالإضافة إلى تحقيق أمن إمدادات الطاقة والتوسع في التجارة العالمية والاستثمار في موارد الطاقة والتكنولوجيا.

– تحديد وتوزيع المبادئ التوجيهية التي تهدف إلى تعزيز شفافية السوق، استقرار واستدامة الطاقة.

– الحد من الخلافات بين الدول المنتجة والمستهلكة والدول الأعضاء بشأن الطاقة، والعبور بشأن قضايا الطاقة العالمية وتعزيز الفهم الكامل من خلال الاعتماد المتبادل والوصول إلى المنافع التي يمكن الحصول عليها من التعاون فيما بينهم من خلال الحوار.

– تعزيز الدراسات والأبحاث وتبادل وجهات النظر حول العلاقات البينية بين تكنولوجيا الطاقة ، والنمو، والقضايا البيئية والإقتصادية والتنمية المستدامة.

---

[1] –Bassam Fattouh and Coby van der Linde, The International Energy Forum Twenty years of producer-consumer dialogue in a changing world, IEF, Riyadh, Saudi Arabia, 2011. P03.

[2]- International Energy Forum Charter, IEF, Riyadh, 22 February 2011, p 05

ثانيا: أهم الهيئات والمنظمات القطرية الفاعلة في مجالات الطاقة.

1. منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك OPEC أو OPEP):

أ. تعريف منظمة الأوبك OPEC أو OPEP:

تأسست منظمة الأوبك يوم 14 سبتمبر 1960 بمبادرة من الدول الخمسة الأساسية المنتجة للنفط (السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا) في إجتماع عقد في العاصمة العراقية بغداد، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشأت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها، ولكن السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى، انضمت قطر لهذه المنظمة عام 1961، ثم اندونيسيا وليبيا عام 1963، والإمارات والجزائر في 1967م، ونيجيريا 1971، والإكوادور والغابون 1973، إلا أن الدولتين الأخيرتين انسحبتا على التوالي عام 1992 و 1996، ولذلك فإن المنظمة تضم حاليا إحدى عشرة دولة ومقرها في العاصمة النمساوية فينا.[1]

ب- **أهداف منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC:** تحددت أهداف منظمة الدول المصدرة للبترول فيما يلي:[2]

- تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغيير الأسعار.
- معالجة أوضاع صناعة البترول من وجهة نظر جماعية موحدة.
- زيادة قدرة مصافي البترول في البلاد المنتجة.
- تأسيس شركات بترول وطنية.
- التفاهم فيما يتعلق بعمليات صيانة وإنتاج وتنقيب الموارد البترولية.
- التنسيق بين الدول الأعضاء في السياسات البترولية التي حقق مصالحها الفردية والجماعية.
- إيجاد السبل التي تضمن استقرار الأسعار في أسواق البترول العالمية للتغلب على التقلبات الضارة.
- احترام مصالح الدول المنتجة، وضمان حصولها على دخل مضطرد، ومراعاة إمداد الدول المستهلكة بانتظام واعتدال، وضمان عائد منصف للمستثمرين في مجال البترول.

[1]- جهاد عودة، مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة، دار المكتب العربي للمعارف، مصر ،2014، ص 212.

[2] -المرجع نفسه، ص 223،224.

2. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OAPEC:

أ. تعريف منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول:

أنشأت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، كمنظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي، بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في مدينة بيروت في 9 يناير 1967، بين كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وليبيا، وتم الاتفاق على أن تكون دولة الكويت مقر للمنظمة.

كان ظهور أوابك في ذلك الوقت إنجازا عربيا مهما، إذ سادت ظروف تاريخية صعبة أعقبت الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، علاوة على الروابط التقليدية والتاريخية التي تجمع بين الدول العربية (اللغة والتاريخ والدين والمصير المشترك)، وبروز الصناعة البترولية كعامل اقتصادي رئيسي مشترك بين معظم الدول العربية، ومن ثمة برزت حاجة الدول العربية المصدرة للبترول إلى آلية ترسي أسس التعاون فيما بينها وتدعمها في المجالات الاقتصادية، وتختص دون غيرها بشؤون النفط لأهمية وزنه في الدخل الوطني لكل دولة، ولتأثيره على مختلف قرارتها محليا وقوميا ودوليا، لذلك بادرت الدول الثلاث أنفة الذكر إلى إنشاء المنظمة.[1]

أما فيما يخص الدول الأعضاء فهم: دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية السورية، جمهورية العراق، دولة قطر، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر والجمهورية التونسية.

ب- **أهداف منظمة أوابك:** تهدف منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول إلى:[1]

هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى

[1]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، نبذة تاريخية من الموقع:

http://www.oapecorg.org/ar/Home/About-Us/History تاريخ الاطلاع: 2024/02/08.

أسواق استهلاكية بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال وخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الأقطار الأعضاء.

وتحقيقا لذلك تتوخى المنظمة على وجه الخصوص:

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء إلى الحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطه.
- مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الأعضاء في أقطار الأعضاء التي تتوفر فيها إمكانيات ذلك.
- تعاون الأعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة البترول.
- الإفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم بذلك .

المبحث الثاني: الطاقات الأحفورية ومكانتها عالميا

المطلب الأول : مفهوم الطاقة الأحفورية

تقول النظرية الشائعة في تفسير تكون مصادر الطاقة الأحفورية أنها تكونت جميعا من تحلل كائنات حية في بيئة معدومة الهواء وقد نتج عن هذا التحلل تكون مواد عديمة التأثر بعمليات التحلل اللاحقة، بمعنى أن هذه الأخيرة لـ تؤثر في مخزون الطاقة في هذه الموارد وإن كانت قد أحدثت بعض التغيير في تراكيبها العضوية، وتشترك مصادر الطاقة الأحفورية في أنها تتكون جميعا من مواد هيدروكربونية إضافة إلى نسب مختلفة من شوائب أخرى كالماء، الكبريت، الهيدروجين، النيتروجين وأكسيد الكربون، في حين تختلف نسبة الكربون والهيدروجين فيها من مصدر إلى آخر[1].

تعرف الطاقة الأحفورية على أنها "عبارة عن الموارد التي لا يمكن إنتاجها أو صناعتها والتي لابد أن ينفد رصيدها عاجلا أو آجلا مع استمرار استعمالها في العملية الإنتاجية"[2] . كما تعرف على أنها

---

[1]– سعود يوسف عياش ،**تكنولوجيا الطاقة البديلة**، سلسلة كتب ثقافية شيرية، المجلس الوطني للثقافة والآداب، العدد 38، الكويت، ص 15.

[2] –نشيدة طحاش ،**الغاز الطبيعي المسال بين تلبية الالتزامات الدولية وتحديات تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة شركة قطر غاز**، بحث مقدمة لملتقى الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية...الورشة الأساسية الأولى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2015، ص 03

"مصادر تكونت بفعل الطبيعة حيث ساعدت هذه الأخيرة على تحليل الكائنات الحية التي كانت موجودة على سطح الأرض وعلى مر العصور نتيجة التراكمات الجيولوجية المختلفة ونتيجة لاختلاف طبيعة المكان واختلاف درجة التراكمات الجيولوجية وكذلك نتيجة اختلاف تأثير الشمس من مكان لأخر أو من زمن لأخر فإن هذه التأثيرات الجوية على الكائنات الحية أدت إلى تكوينات مختلفة من حوامل الطاقة الأحفورية وهي البترول والغاز الطبيعي والفحم[1].

المطلب الثاني: أنواع الطاقة الأحفورية ومصادرها

تتنوع مصادر الطاقة الأحفورية وتتكون أساسا من البترول والغاز الطبيعي والفحم ، وتتميز هذا النوع من المصادر بشكل عام بخاصية نضوبها وتلويثها الخطير للبيئة، رغم أهمية ما يحققه استخدامها من مزايا لاقتصاديات الدول.

أولا. البترول كأهم مصدر للطاقة

مما لاشك فيه أن البترول يحتفظ بمركز اقتصادي أساسي ينافس كافة المصادر الطاقوية الأخرى فعلى الرغم من اكتشاف العديد من مصادر الطاقة البديلة، تطوير استخداماتها والتوجه نحو اعتمادها، إلا أن البترول لازال يعد مصدار حيويا ورئيسيا لا يمكن الاستغناء عنه في العديد من المجالات.

1-ماهية البترول وأهميته: أصل كلمة البترول هو لاتيني وتعني زيت الصخر(petr زيت + oléum صخر)[2]، استخدمت هذه الكلمة لأول مرة في التاريخ من قبل توماس يونغ Thomas Young عام1830، ويرجع احدث زيت صخري منتج حاليا في تكوينه تقديرا إلى مدة لا تقل عن عشرة ملايين عام . أما أقدم زيت خام فقد يرجع إلى خمسمائة مليون عام .[3]، ويعرف البترول على انه عبارة عن سائل أسود كثيف سريع الاشتعال يتكون من خليط من المركبات العضوية والتي تتكون أساسا من عنصر الكربون والهيدروجين، وتعرف بإسم الهيدروكربونات تتراوح نسبتها في بعض أنواع البترول بين 50%- 98%، يتجمع البترول في باطن الأرض ويبقى في مكانه إلى أن يخرج إلى السطح بفعل العوامل الطبيعية أو

---

[1] المؤسسة العامة الفني والتدريب الميني ،**الكترونيات صناعة وتحكم**، الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، المملكة العربية السعودية ،ص 03.

[2]- علي بمعزوز، سامية شارفي ،**الانعكاسات الحالية والمستقبلية لتقلبات أسعار الصرف على أسعار البترول العالمية: دراسة قياسية تحليلية** , بحث مقدم في ملتقى الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية. الورشة الأساسية الأولى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2015، ص 02.

[3] خالد أمين عبد الله ، **محاسبة النفط** ، ط02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،2015، ص 13.

يستخرجه الإنسان، كما يتواجد في الطبيعة في حالة صلبة أو شبه صلبة أو في حالة سائلة أو غازية.

2- أنواع البترول حسب خصائصه الكيميائية والفيزيائية إلى:

- ✓ البترول الخفيف جدا كوقود الطائرات والبنزين.
- ✓ البترول الخفيف كالديزل.
- ✓ البترول المتوسط والذي يمثل أغلب النفط الخام.
- ✓ البترول الثقيل والذي يمثل النفط الثقيل.

2- خصائص البترول أهمها:

- ➢ ارتفاع قيمته الحرارية مقارنة مع بقية المصادر الأخرى.
- ➢ توفره بكميات كبيرة رغم خاصية النضوب واحتوائه على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي.
- ➢ انخفاض كلفة البترول الإنتاجية وقيمته التبادلية مقارنة مع بقية المصادر الأخرى.
- ➢ مرونة حركته السريعة أي سهولة نقله إلى مسافات بعيدة بمختلف الوسائل.
- ➢ مصدر للعديد من المنتجات السلعية التي يحتاجها الإنسان في مختلف نشاطات حياته.
- ✓ قيمته الاستعمالية العالية مقارنة مع المصادر الأخرى.

ثانيا: الغاز الطبيعي كمورد طاقوي متناقص

يعد الغاز الطبيعي أحد أنواع الطاقة الأحفورية ذات الكفاءة العالية والقليلة الانبعاث الملوثة للبيئة والذي يتواجد حيثما يكون الفحم يعد الأنقى والأنظف من بين المصادر الأحفورية.

1. **ماهية الغاز الطبيعي:** عرف الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة في جميع الحضارت القديمة حيث استخدمه الصينيون في القرن الخامس قبل الميلاد لاستخراج الملح من مياه البحر ثم انتشر في العصر الحديث وكانت المملكة المتحدة أول من استخدم الغاز الطبيعي في إنارة الشوارع عام 1785، تبعتها بعدها الدول الأوروبية، وأدى التطور التكنولوجي والصناعي لتوسيع استخداماته وسرعة انتشاره[1].

لتتزايد أهميته أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث تزايدت أوجه استعمال الغاز الطبيعي ليس كمصدر للطاقة فحسب وانما أيضا كمادة أساسية لاستخراج بعض الغازات والمواد المهمة في الصناعات البتروكيماوية، وفي مقدمة الدول التي أولت اهتماما به نجد الولايات المتحدة الأمريكية حيث تزايد عدد

[1] -سعيد خليفة الحموي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 197، 198.

استعمالاته بها واستأثر بنسبة كبيرة من جملة الطاقة المستهلكة فيها بحيث أضحى يمثل أكثر من ثلث مصادر الطاقة عام 1964 بعد أن كان استهلاكه عام1950 يمثل حوالي الخمس منها[1].

ويعرف الغاز الطبيعي على أنه ذلك الذي "ليس له أي لون أو رائحة وفي الغالب ما يتكون من الميثان الذي يعد مركب كيميائي يتكون من ذرات الكربون والهيدروجين، وعادة ما يتواجد الغاز الطبيعي بالقرب من البترول تحت سطح الأرض حيث يتم نقله في أنابيب حتى مناطق التخزين إلا أنه يخلط بمادة كيميائية تعطيه رائحة نفاذة بغرض التعرف عليه في حالة حدوث تسرب ما يمنع حدوث الحرائق"[2]، وقبل استعماله كوقود يكون عند الاستخراج سائل محتويا على هيدروكربونات ثقيلة مشبعة ومركبات أخرى غير قابلة للاشتعال كالنيتروجين، الأزوت وغيرها[3]، ويسمى الغاز الطبيعي المستخرج من حقول البترول المشتركة مع البترول بالغاز المشترك أو المرتبط في حين يسمى الغاز المستخرج من حقول الغاز المستقلة بالغاز غير المشترك.

2- خصائص الغاز الطبيعي نذكر أهمها في الآتي[4]:

- توفره بكميات كبيرة فضلا عن تزايد حجم احتياطاته حاليا ومستقبليا.
- سهولة استخراجه ونقله.
- يتمتع بتركيبة كيميائية بسيطة نسبيا.
- يتمتع بطاقة حرارية عالية بسبب خاصية الاحتراق السهل والكامل له.
- لا يتطلب عمليات معالجة كبيرة قبل استعماله مقارنة مع الفحم الحجري والبترول الخام.
- كونه خال من الشوائب فهو لا يعطي عند احتراقه أي بقايا ما يكسبه خاصية الاحتراق النظيف.

ثالثا. الفحم كمصدر كلاسيكي للطاقة

1. ماهية الفحم: ظهرت أهمية الفحم كمصدر للوقود في عصر الثورة الصناعية في أوروبا الغربية وانتشر فيما بعد استعماله في بقية المناطق الأخرى، وقد مثل عام 1950 ثلثي الاستهلاك العالمي للطاقة لينخفض الربع خلال تسعينات القرف الماضي ، وكانت بريطانيا أول اقتصاد استخدم الفحم الحجري في القرن السادس عشر وبشكل رئيسي حيث أن الانتقال في الفترة ما بين عامي 1550 و1700 استلزم

---

[1] -عبد المطلب عبد الحميد ،**مرجع سبق ذكره**، ص 82.

[2] -محمد مصطفى محمد الخياط ،الطاقة: مصادرها وأنواعها واستخداماتها، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

[3] - عبد المالك مباني ،**الاقتصاد العالمي للمحروقات: النفط والغاز الطبيعي (دراسة تحليلية استشرافية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر ،2008/2007، ص 22.

[4] - أمينة مخلفي ،**مرجع سبق ذكره**، ص 02.

استهلاك وازلة كافة غابات بريطانيا، وبذلك فقد اعتمد كبديل للخشب كما كان يستخدم لعدة أغراض كغلي الماء، إنتاج البخار للتوربينات والمحركات البخارية .

وقد تكَوَّن الفحم الحجري من الأشجار والحشائش التي وجدت في بحيرات كبيرة والتي في البداية تراكمت على شكل طبقات وأغرقت بمياه الفيضانات فيما بعد فتحللت وتحولت إلى ما يعرف بالخُث، وهو ذو لون بني به أكثر من 30% من الكربون وبتكونه يتكون الفحم في مرحلته الأولى، بعد ذلك غطت البحار سطح هذه الطبقات فتكونت ببطء طبقة من ترسبات الرمال والأوحال فوق طبقة الخث واستمر تراكم هذه الترسبات لآلاف السنين، وبفعل الضغط تحوَّلت المواد العضوية من الخث إلى الفحم البني الذي تصل نسبة الكربون فيه إلى 40%، وبزيادة الضغط ازدادت الحرارة ما حول الفحم البني إلى فحم أسود ناعم أو صخور نفطية تقارب نسبة الكربون بها 66%، ومع الوقت تحول هذا الأخير لفحم حجري يحوي 90% من الكربون[1].

ويعرف الفحم بأنه "مادة صلبة ذات لون أسود يتكون من كربون، هيدروجين، أكسجين، نيتروجين بالإضافة إلى الكبريت قابلة للاشتعال والاحتراق ، كما يتولد عن الخاصية السابقة للفحم طاقة حرارية يمكن استخدامها في العديد من المجالات كتدفئة المنازل ووقود للمنشآت، ولكف الاستخدام الأساسي لهذه الحرارة هو في إنتاج الكهرباء" [2].

وتوجد عديد المزايا لاستخدام الفحم نذكر منها:

- ✓ احتوائه على طاقة عالية ومخزونو يكفي لمئات السنين.
- ✓ تكلفته منخفضة.

كما يوجد في الطبيعة ثلاثة أنواع للفحم هي كالآتي :

- ✓ فحم الانثراسيت الذي يعد أصلد الأنواع وأكثرها احتواء على الطاقة .
- ✓ فحم الجنايت هو الأقل صلادة يحتوي على قدر كبير من الهيدروجين والأكسجين .
- ✓ فحم بيتومينوس الذي يعتبر أوسط الأنواع من حيث الصلادة والمحتوى الحراري.

[1]– محمد مصطفى محمد الخياط ،**مرجع سبق ذكره**، ص ص 35، 36.

[2]– أمينة مخلفي ،**مرجع سبق ذكره**، ص 03.

المطلب الثالث: المكانة العالمية لمصادر الطاقة الأحفورية

أولا –النفط : ارتفعت احتياطيات النفط العالمية المؤكدة بنسبة 1.1%، لتصل إلى 1.56 تريليون برميل خلال العام (2022)، مقارنة بـ1.54 تريليون برميل في عام 2021. وأظهرت النشرة الإحصائية السنوية، الصادرة حديثًا عن منظمة الدول المصدّرة للنفط "أوبك"، نمو احتياطيات النفط في الشرق الأوسط بنسبة 0.2% لتصل إلى 871.61 مليار برميل عام 2022، مقارنة بـ869.61 مليار برميل في عام 2021[1].

بينما بلغت حصة دول أوبك الـ13 نحو 79.5% من إجمالي احتياطيات النفط العالمية المؤكدة خلال عام 2022، بانخفاض طفيف عن بيانات عام 2021 الذي كانت تستحوذ فيه على 80.3% من الإحتياطات العالمية . يوضح الرسم التالي– أعدّته وحدة أبحاث الطاقة– احتياطيات النفط المؤكدة لدى

[1] – محمد مصطفى محمد الخياط ،**مرجع سبق ذكره**، ص 40.

دول أوبك في آخر 5 سنوات[1]:

المصدر: تقارير وحدة أبحاث الطاقة من الموقع https//attaqa.net -30/03/2024 -

وكشفت بيانات تفصيلية عن احتياطيات النفط العالمية زيادة احتياطيات دول الأميركتين الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 26.9% خلال عام 2022. وارتفعت احتياطيات هذه الدول -كندا والمكسيك والولايات المتحدة وتشيلي- إلى 65.6 مليار برميل عام 2022، بينما انخفضت احتياطيات الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 4.4% إلى 11.25 مليار برميل عام 2022، مقارنة بـ11.77 مليار برميل عام 2021. أمّا دول آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، فقد ارتفعت احتياطياتها المؤكدة بنسبة 3.1% إلى 1.89 مليار برميل خلال عام 2022، مقارنة بـ1.83 مليار برميل عام 2021.

ثانيا : الغاز الطبيعي تتمتع الدول العربية بحضور ملموس في مجال الغاز الطبيعي من حيث الإنتاج ورصيد الاحتياطيات. وتفيد الإحصاءات الخاصة بالتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، بأن الإنتاج العالمي بلغ في عام 2020 كمية 3.8 تريليونات متر مكعب، وأن نصيب الدول العربية من إنتاج الغاز في العام نفسه بلغ 584 مليار متر مكعب، وأن إنتاج منظمة أوبك الإجمالي بلغ 324.5 مليار متر

[1] – أمينة مخلفي ،**مرجع سبق ذكره**، ص 04.

مكعب، وكان نصيب أعضاء أوبك من غير الدول العربية 337 مليار متر مكعب , أما من حيث نصيب الدول الكبرى في إنتاج الغاز الطبيعي على مستوى العالم ووفق البيانات السابقة، فإن: أمريكا تتربع على صدارة قائمة الدول المنتجة بنحو 914 مليار متر مكعب[1].

- روسيا ثانية بحصة 638 مليار متر مكعب.
- الصين ثالثة ب 194 مليار متر مكعب.
- قطر رابعة ب 171 مليار متر مكعب.
- كندا ب165 مليار متر مكعب.
- السعودية ب112 مليار متر مكعب.
- النرويج ب 111.5 مليار متر مكعب.

أما بالنسبة للاحتياطيات، فيبلغ الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي 205 تريليونات متر، نصيب الدول العربية من تلك الاحتياطيات 54.4 تريليون متر مكعب، أما أوبك فلديها احتياطيات من الغاز تقدر بـ73.1 تريليون متر، أما نصيب أوبك من دون الدول العربية من احتياطيات الغاز فتبلغ 46.2 تريليون متر.

ووفق أرقام حديثة صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، عبر تقرير يرصد تطورات الغاز الطبيعي في السوق العالمية، خلال الربع الأخير لعام 2021، وعام 2021 إجمالًا تبين أن صادرات الغاز الطبيعي على مستوى العالم في عام 2021 بلغت معدلًا لم تبلغه عبر تاريخ صناعة الغاز على مدار 5 عقود. أما بالنسبة للدول العربية المصدرة للغاز الطبيعي، فقد حصلت على حصة تقدر بنسبة 29.4% من إجمالي صادرات الغاز العالمية، إذ بلغت الصادرات العربية من الغاز المسار 111.7 مليون طن.

وتتصدر قطر الدول العربية المصدرة للغاز المسال، وتأتي بعدها الجزائر بحصة صادرات قدرها 11.5 مليون طن، ثم سلطنة عمان بكمية قدرها 10.3 ملايين طن، ثم مصر بكمية صادرات قدرها 6.5 ملايين طن، ثم الإمارات بكمية صادرات قدرها 5.9 ملايين طن.

وتعد أسواق آسيا وأوروبا، من أكبر مناطق العالم طلبًا للغاز المسار. فحسب أرقام 2021، أتت الصين في مقدمة الدول المستوردة للغاز الطبيعي، حيث استوردت كميات قدرت بـ78.5 مليون طن، ويعد عام 2022 هو الأول الذي تحل فيه اليابان في المرتبة الثانية بين الدول المستوردة للغاز المسال على مستوى العالم، منذ بداية هذه الصناعة في ستينيات القرن الـ20، حيث استوردت اليابان 74.4 مليون طن وفي المرتبة الثالثة حلت كوريا الجنوبية باستيراد كمية بلغت 45.4 مليون طن من الغاز المسال. ويعد الجزء الأكبر في سوق استيراد الغاز المسال مع السوق الآسيوية، السوق الأوروبية، حيث بلغت واردات

[1] – محمد مصطفى محمد الخياط ،**مرجع سبق ذكره**، ص 41.

أوروبا من الغاز المسال العام الماضي 77.7 مليون طن، بتراجع نسبته 5% مقارنة بواردات عام 2020 التي بلغت 81.9 مليون طن. واستوردت أوروبا احتياجاتها من الغاز المسال خلال عام 2021 من 5 دول رئيسية، هي أميركا 31%، وقطر 21%، وروسيا 18%، والجزائر 13%، ونيجيريا 11%[1] .

ثالثا : الفحم تحتل الصين وإندونيسيا المراكز الأولى عالميًا في إنتاج الفحم وكانت الصين في القمة خلال العام الماضي بإنتاجها المحلي وإمداداتها العالمية. فنجد التوزيع الجغرافي لإنتاج الفحم على مستوى_دول العالم كالآتي :

1-تسيطر الصين على نصف الانتاج العالمي تقريباً من الفحم وبنسبة 7.47% من اجمالي انتاج العالم في عام 2015 .

2- يتركز أكثر من ثلث انتاج العالم من الفحم وبنسبة 8.32% في اربع دول وهي الولايات المتحدة الامريكية والهند واستراليا واندونيسيا وبنسب 9.11% و 4.7% و 2.7% و3.6% وعلى التوالي .

3- تنتشر النسبة المتبقية والبالغة 5.19% من انتاج الفحم في بقية دول العالم .

وعلى الرغم من أهمية الفحم في سلم مصادر الطاقة لكنه تراجع ولم يسهم إلاَ بنسبة 5% من اجمالي التجارة العالمية وخاصة بعد منتصف القرن العشرين وذلك نتيجة عدة اسباب منها [2] :

1-ان كلفة استخراج الفحم هي اكثر من كلفة استخراج مصادر الطاقة الاخرى كالنفط والغاز الطبيعي .

2- كمية الطاقة التي يعطيها الفحم لوحدة وزن هي اقل من النفط ، حيث ان كل 1.5 طن من الفحم يعطي طاقة حرارية تعادل طنا واحدا من النفط .

3- ان استخراج الفحم يحتاج الى عدد كبير من الايدي العاملة مقارنة مع استخراج كمية مماثلة من مصادر الطاقة الاخرى.

4-احتواؤه نسبة عالية من الرماد والكبريت ، الامر الذي يزيد من تلوث البيئة مما أدى بكثير من الدول الى منع حرق الفحم وخاصة الانواع التي تحتوي نسبا عالية من الكبريت في المدن الصناعية في الدول المتقدمة بحكم قوانين الحد من التلوث البيئي التي شرعت في تلك الدول .

[1] – أمينة مخلفي ،**مرجع سبق ذكره**، ص17

[2] أمينة مخلفي ،**مرجع سبق ذكره**، ص19

5- تسهم صناعة تعدين الفحم بتغيير معالم سطح الارض من خلال تجريف وتخريب مساحات واسعة من الاراضي .

6- فضلت الدول التي كانت تستورد الفحم مصادر طاقة اخرى لمميزاتها ومعاملها الحراري الكبير وتكاليف نقلها الرخيصة وتنوع استعمالها.

7-الفحم سلعة رخيصة لا يتناسب ثمنه مع حجمه أو وزنه ، ويعد الحد الاقصى لنقل الفحم بالسكك الحديدية نقلا اقتصاديا مسافة (550) كم ، ومع ذلك فان نقله لهذه المسافة يرفع تكاليف انتاجه بنسبة تتراوح بين (70-80%) .

8-قابليته على التفتت ويصبح بعضه رمادا عند نقله او خزنه، وهذا يقلل من كفاءة الطن منه كوقود ويجعل من الافضل استعماله في مناطق انتاجه.

لذلك وبسبب كل ما سبق قامت بعض الدول الاوروبية المنتجة للفحم مثل فرنسا وبلجيكا وهولندا والمانيا ولكسمبرك وايطاليا بإنشاء منظمة الفحم والفولاذ الاوروبية The European Coal And Steel Community ومن اهداف هذه المنظمة تكوين سوق مشتركة للفحم والفولاذ وإلغاء الحواجز الجمركية بين دول الاعضاء فيكون الاتجار بين هذه الدول[1].

المبحث الثالث: الطاقات المتجددة ومكانتها عالميا

المطلب الأول: مفهوم الطاقات المتجددة:

1. مفهوم الطاقات المتجددة: وردت العديد من التعاريف لها من بينها نذكر:

تعرف وكالة الطاقة الدولية IEA الطاقات المتجددة بأنها "التي تتشكل من مصادر الطاقة الناتجة من مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح التي تتجدد فيها بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها"[2].

ويقصد بالطاقات المتجددة تلك "الطاقات المستمدة من الموارد الطبيعة التي تتجدد والتي لا يمكن أن تنفذ وتتميز بأنها أبدية وصديقة للبيئة، وهي بذلك على خلاف الطاقات غير المتجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها، كما أن مصادر الطاقات المتجددة تختلف كليا عن الثروة البترولية ذلك أنها لا تخلف أثار سلبية على البيئة على عكس ما يخلفه البترول عند احتراقه[3].

---

[1] – أمينة مخلفي ،**مرجع سبق ذكره**، ص20.

[2] –سفيان بوزيد، محمد عيسى محمد محمود ،**آليات تطوير وتنمية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر**، مجلة المالية والأسواق، د س ن ،ص 116.

[3]– فروحات حدة ،**الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجازئر**، مجمة الباحث، العدد 11، جامعة ورقمة ،2012، ص 149،

تعرف أيضا على أنها" الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس، الرياح، الكتلة الحيوية، الحرارة الجوفية والمائية، وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة"[1].

من التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف الطاقة المتجددة على أنها "الطاقة المكتسبة والمستمدة من الطبيعة المتواجدة والمتوافرة بها باستمرار تتميز بخاصية تجددها وعدم تلويثها للبيئة، تختلف وتتنوع مصادرها فمنها الطاقة الشمسية، طاقة الرياح الطاقة المائية، طاقة الكتلة الحيوية، طاقة الحرارة الجوفية وغيرها، وهي بذلك على عكس الطاقات غير المتجددة المتواجدة غالبا في مخزون جامد في الأرض.

2. **خصائص الطاقات المتجددة:** تتميز الطاقات المتجددة بجملة من الخصائص أهمها[2]:

-الطاقة المتجددة ليست نوعا واحدا وانما عدة أنواع يمكن إحلال بعضها مع البعض الأخر.

-تتميز بديمومتها وطول اجل استغلالها لأنها مرتبطة أساسا بالشمس وبالطاقة الصادرة عنها.

-مخزونها ليس جاهزا للاستعمال في أي وقت فمصادرها تتوفر أو تندرج بشكل خارج قدرة الإنسان على التحكم فيها أو تحديد المقدار المتوفر منها كالشمس وشدة الإشعاع.

-شدة الطاقة في المصادر البديلة ليست عالية التركيز، وعليه فإن استخدام هذه المصادر يترتب عنه ارتفاع التكاليف الأولية نتيجة استخدام أجهزة ذات أحجام ومساحات كبيرة وهذا من بين عوائق استخدامها.

-تختلف وتتنوع مصادر الطاقة المتجددة وبالتبعية فإن استخدام كل مصدر يتطلب استخدام تكنولوجيا معينة، فالطاقة الهوائية مثلا تقوم على حركة الهواء نفسه وهي بذلك طاقة ميكانيكية.

المطلب الثاني: أنواع الطاقات المتجددة ومصادرها

أولا: مصادر الطاقات المتجددة قيد الاستخدام

1- **الطاقة الشمسية:** تعتبر الطاقة الشمسية أحد أفضل المصادر الطاقوية المتجددة النظيفة وغير الناضبة والتي تستمد قوتها كمصدر أساسي للطاقة من الأشعة الشمسية على سطح الكرة الأرضية، لذا تهتم الكثير من الدول بهذا المصدر وتضعه هدفا تسعى لتحقيقه.

[1]- مفيد عبد اللاوي، رابعة العدوية البرودي ،**الاستثمار في الطاقات المجددة حماية للبيئة والتقليل من نسبة الفقر في الجزائر إمكانات معتبرة وانجازات محدودة**، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول تقييم سياسات الإقلاع من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، يومي 08 و09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر، ص 02.

في بداية القرن التاسع عشر تم تطوير البيت الزجاجي الذي يقوم بالتقاط الطاقة الشمسية لمساعدة النباتات على النمو، كما أن الاكتشافات الهامة التي ساهمت في التقدم باستعمال التقنية الشمسية وزيادة كفاءتها قد ظهرت في القرن التاسع والعشرين كالخلايا الفولتية الضوئية والمجمعات الشمسية وأنظمة الصحن وغيرها[1].

وقد تم استعمال الألواح الشمسية المصنعة من مادة السليكون لأول مرة في مجال الاتصالات ثم في المناطق النائية، لتستخدم فيما بعد لتزويد الأقمار الصناعية بالطاقة الكهربائية[2].

كما توجد عديد المزايا لاستخدام الطاقة الشمسية نذكر منها:

- تعد صديقة للبيئة وتلعب دوار رئيسيا في التخفيف من التغيرات المناخية.
- تتميز بالتجديد التلقائي وبصفة الديمومة.
- تقلل الاعتماد على واردات الطاقة.
- تخلق وتوفر مناصب شغل في مجالات صناعية ذات النمو المستدام ففي عام2013 وفر قطاع الطاقة الشمسية الضوئية 3.2 مليون وظيفة تركزت معظمها في الصين.

2- الطاقة الهوائية:

بدأ استخدام طاقة الرياح مع بدايات التاريخ حيث استخدمها الفراعنة في تسيير المراكب، وكذلك الصينيون عن طريق طواحين الهواء لضخ المياه الجوفية[3].

وفي بدايات القرن العشرين بنيت عدد من الطاحونات التجريبية في مختلف أنحاء العالم لتوليد الكهرباء من الرياح حيث أنشأت في منطقة فيرمونت في الولايات المتحدة الأمريكية محطة لتوليد الكهرباء من الرياح بطاقة 1250 كيلوواط، وفي فرنسا محطتان بطاقة 800 و100 كيلوواط ، وفي هولندا تم تحويل إحدى الطاحونات الهوائية إلى محطة لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح بطاقة 28 ألف كيلوواط في الساعة تكفي لسد حاجة ما يقارب 40 عائلة، أما فيما يخص الدول العربية فقد تم إنشاء مزارع لطاقة الرياح في بعض البلدان منها كمصر، المغرب وغيرها، إلا أنها عبارة عن محطات تجريبية ولاستخدامات محدودة لتستطيع اليوم ألمانيا احتلال الصدارة بامتلاكها ل16 ألف طاحونة هواء .

---

[1] سمير سعدون مصطفى وآخرون ،**الطاقة البديلة: مصادرها واستخداماتها**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ،2011، ص 136.

[2] سلطان الطراونة وآخرون، دراسة **استبيانيه لاستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في توليد الكهرباء في الكويت**، مجلة الطاقة الشمسية والتنمية المستدامة، العدد 01، 2015، ص 38.

[3] باني عمارة، مرجع **سبق ذكره**، ص 88.

وتعرف الطاقة الهوائية بأنها "المستمدة من حركة الهواء والرياح، واستخدمت طاقة الرياح منذ القدم سواء في تسيير السفن الشراعية وادارة طواحين الهواء لطحن الحبوب أو لرفع المياه من الآبار، وتستخدم وحدات الرياح في تحويل طاقة الرياح لطاقة ميكانيكية تستخدم مباشرة ويتم تحويلها لطاقة كهربائية من خلال مولدات" [1].

كما توجد عديد الخصائص المميزة لاستخدام طاقة الرياح نذكر منها[2]:

- تقنياتها معروفة ومتطورة وتكاليفها متوسطة .
- تعمل مولداتها بصورة ذاتية ولا تحتاج إلى صيانة مستمرة أو وقود.
- لا ينجم عن استخدمها غاز ثاني أكسيد الكربون ما يعني انخفاض تأثيرها على البيئة.

3. الطاقة المائية:

تعد الطاقة المائية أول شكل للطاقة البديلة استخدمه الإنسان حيث استخدمت الحضارة المصرية والعراقية القديمة الساعات المائية والنواعير التي لازالت تستعمل للوقت الحالي على ضفاف نهر الفرات لرفع المياه بغية استغلالها في الأغراض الزراعية، كما استعملت الدواليب المائية الدوارة في اليونان القديمة لعصر العنب وطحن الحبوب، واستعملها أيضا الصينيون لتشغيل المنفاخ المستعمل في عملية صلب الأدوات الحديدية، ليقوم الرومان ببناء تراكيب حمل الماء المسماة القنوات، ليصبح فيما بعد بالتحديد أثناء الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر الوقود الأحفوري المصدر المفضل للطاقة.

ويرتبط مفهوم مصادر الطاقة المائية في الوقت الحاضر بمحطات توليد الطاقة الكهربائية المقامة على مساقط الأنهار، وتعرف بأنها تلك "المستمدة من حركة المياه المستمرة والتي لا يمكن أن تنفذ.

4. طاقة الكتلة الحيوية: تشمل مجموعة واسعة من المواد الطبيعية وتستعمل على نطاق ضيق في الدول النامية وبعض الدول الصناعية، يمكن إحلالها محل البترول والغاز والفحم في كثير من التطبيقات .

و يقصد بطاقة الكتلة الحيوية "اشتقاق الطاقة من التمثيل الضوئي أو الحصول على الطاقة من حرق خشب النار أو التحول البيولوجي، كما تشمل طاقة الكتلة الحيوية الحصول على طاقة من المخلفات البلدية والورق وبعض مخلفات الهضم العضوية، وكذلك الحصول على غاز الميثان الذي يعد مصدر للطاقة من الهضم اللاهوائي للمخلفات الحيوانية ومخلفات المجاري، ومن ثم فان كل الكائنات الحية تعتبر من مصادر الكتلة الحيوية وهي تمثل نسبة صغيرة من الكتلة الكلية للأرض ولكنها تعتبر مخازن عملاقة للطاقة، وتعد

[1] فروحات حدة ،**الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجمة الباحث، العدد 11، جامعة ورقمة ،2012، ص 150.

[2] محمد وكاع ،**ندسة الطاقة المتجددة والمستدامة**، منشوارت جامعة فيلا دلفيا الثقافية، ص 118.

الأخشاب(النباتات) والمخلفات المنزلية والحيوانية والمجاري من أهم المصادر المستخدمة في توليد الطاقة هي الأخشاب"[1].

5. طاقة الحرارة الجوفية:

ويقصد بطاقة الحرارة الجوفية تمك التي "تتولد عن احتكاك الصخور الساخنة بالمياه الموجودة قربها أو بالمياه التي يوصلها الإنسان بطريقة ما، فينتج عن عملية الاحتكاك أبخرة تستخدم لتوليد الكهرباء.

ثانيا. مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة قيد الأبحاث والتجارب

1-الطاقة النووية: وتعرف الطاقة النووية على أنها تلك "الطاقة التي تولد عن طريق التحكم في تفاعلات انشطار أو اندماج الأنوية الذرية، وتستغل هذه الطاقة في محطات توليد الكهرباء النووية لتسخين الماء لإنتاج بخار الماء الذي يستخدم بعد ذلك في إنتاج الكهرباء.

2- طاقة الهيدروجين: يعد من الخيارات الجديدة للطاقة والبديل العملي الوحيد للطاقة المتواصلة وللبترول بعد فصله من جزيئات الماء عن طريق الطاقة الشمسية، وتوجد عديد الدول تسمح لها ظروفها المناخية وقدراتها الاقتصادية بالعمل في هذا الاتجاه كالمكسيك، الأرجنتين، شيلي كاليفورنيا الأمريكية، دول ساحل شمال إفريقيا، جنوب إفريقيا، أوروبا، جنوب شبه جزيرة ايبريا، دول شبه الجزيرة العربية، إيران واستراليا .

3- **طاقة التمثيل الضوئي:** حيث يشكل ضوء الشمس مصدار للطاقة في هذه العملية وتؤدي عملية التمثيل الضوئي وظيفتين هما الحفاظ على التوازن في تركيب الغلاف الغازي المحيط بالأرض وانتاج الطعام للكائنات الحية سواء كانت على سطح الأرض أم في البحار، إلا أن النباتات التي يستهلكها الإنسان أو الحيوان لا ينتهي دورها عند حد الاستهلاك وانما يتحول جزء منها إلى بروتينات ودهون وتبقى فضلات بعد الهضم تحوي مواد عضوية يمكن الاستفادة منها بإنتاج الميثان، وفي هذه العملية تقوم أوارق النباتات بامتصاص أشعة الشمس وثاني أكسيد الكربون لإنتاج الكربوهيدرات بينما ينطلق الأكسجين في الجو[2].

---

[1]- منيب عيسى الناصر ، **مصادر الطاقة النظيفة أداة ضرورية لحماية المحيط الحيوي العربي** ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة برامج العلوم والبحث العلمي، د س ن، ص 43.

[2] -ندى عاشور عبد القادر ،**المخلفات الضوئية**، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 34، 2011، ص 01.

4- **الغاز الصخري الحجري:** وهو عبارة عن غاز طبيعي يتولد داخل صخور السيشت التي تحتوي على البترول بفعل الحرارة والضغط ، وينتمي الغاز الصخري إلى فئة الغازات الطبيعية غير التقليدية التي تضم غاز ميثان الطبقة الفحمية وغاز الصخور الرملية المحكمة وهيدرات الميثان[1].

المطلب الثالث: المكانة العالمية لمصادر الطاقة المتجددة

أولا. المكانة الاقتصادية للطاقة الشمسية عالميا: أشارت الوكالة الدولية للطاقة إلى أن ألمانيا تحتل الصدارة من حيث إنتاج الطاقة الشمسية، حيث قدر إنتاجها بما نسبته 43.9% من إجمالي الطاقة الشمسية المستمدة من أشعة الشمس في العالم محققة بذلك نمو رائع في إنتاج هذا النوع من الطاقة بين عامي 2020– 2021 قدر ب 74.4% ، وقد وصل إجمالي القدرات الفوتوفولتية إلى حوالي 39.5 جيغاواط المتراكمة عالميا مسجلة بذلك زيادة نسبتها 72.4% عام2021.

كما ارتفع إجمالي الطاقات الفوتوفولطية التراكمية المركبة عالميا عام2012 إلى أكثر من 100 جيغاواط مسجلة بذلك زيادة عن عام2011 تقدر ب 43.3% ليشهد عام2020 نموا قياسيا في إنتاج الطاقة الشمسية الكيروضوئية وصل إلى حوالي 227 جيغاواط.

يلاحظ أن الطاقة المولدة من أشعة الشمس في تطور مستمر في جميع البلدان حيث حققت نموا عالميا قدره 3.43% بين عامي 2011 و2012، وفي بعض الدول كالولايات المتحدة إرتفع معدل النمو ليصل إلى 84% خلال نفس الفترة وهو ما يدل على الاهتمام الواسع بمجال الطاقة الشمسية من طرف العديد من الدول لاسيما المستوردة لمصادر الطاقة الأحفورية بغية تغطية احتياجاتها.

ثانيا. المكانة الاقتصادية للطاقة الهوائية عالميا: ارتفع إجمالي الطاقة المركبة من طاقة الرياح في العالم عام 2016 بنسبة 18.9% مقارنة بعام2017 ليصل إلى 248.2جيغاواط.

والجدير بالذكر أن كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا تمتلك لوحدها 84% من الطاقات المركبة للرياح[2].

---

[1]– احمد طرطار ،**الغاز الصخري كمصدر جديد للطاقة العالمية**، بحث مقدم للملتقى الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية. الورشة الأساسية الأولى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، 2015، ص 07.

[2] – ندى عاشور عبد القادر ،**المخلفات الضوئية**، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، المرجع السابق، ص 02.

خلاصة الفصل:

تعد الطاقة أحد المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة، وقد عرف استهلاكها تزايدا متسارعا ما زاد من مخاوف نضوب مواردها لاسيما وأن المصدر الرئيسي للطاقة العالمية يتكون من المصادر الأحفورية،

هذه الأخيرة تتشكل أساسا من البترول والغاز الطبيعي والفحم الحجري، يتميز كل نوع بجملة من الخصائص وبمجالات استخدام معينة، حيث يعول بشكل كبير في ذلك على المصدرين الأولين ، وبدرجة ضئيلة على المصدر الثالث.

ومما لا شئ فيه أن خاصية النضوب للموارد الأحفورية "وما يخلفه استخدامها من أثار سلبية على البيئة يعد من بين الأسباب التي أدت للبحث عن بدائل طاقوية، فكان التوجه نحو استغلال مصادر الطاقة المتجددة كونها طاقة طبيعية، نظيفة، مستدامة، ومصدر لوقود لا ينفد تلبي مختلف الاحتياجات.

وتتنوع مصادر الطاقة المتجددة بحسب الدول من حيث مصادرها، حيث توجد الطاقة الشمسية ،طاقة الهواء، الطاقة المائية، الطاقة النووية، طاقة الهيدروجين...الخ، وتعتبر الطاقتين الشمسية والهوائية الأكثر توجها وحجر الزاوية في العديد من المشاريع القائمة على مستوى عالمي، كما تعتبران من الأنظمة الواعدة في كثير من الدول لتلبية مختلف الاحتياجات الطاقوية، ومن ثم فإنها تلعب دوار ثانويا في إمداد الطاقة العالمية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد:

شكلت التجارة الخارجية محورا أساسيا في أبحاث المفكرين الاقتصاديين، حيث تناولتها مختلف النظريات بالطرح و التحليل، و لا تزال تشغل فكر الباحثين وأصحاب القرار، وتحاول نظريات التجارة الخارجية تحليل الأسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية، وكذا تحليل المكاسب المتوقعة من التبادل التجاري، حيث تقوم النظريات بتجريد الحدث الاقتصادي، وذلك بعزل المتغيرات القليلة التي تؤثر في عملية التبادل حتى يتمكن المفكر من التنبؤ وتفسيره.

فسرت النظريات الكلاسيكية قيام التجارة الخارجية عن طريق اختلاف التكاليف النسبية للتخصص و تقسيم العمل بين الدول، أما النظريات النيوكلاسيكية فقد حاولت تفسير قيام التجارة الخارجية انطلاقا من اختلاف أسعار السلع المرتبط باختلاف تكاليف الإنتاج بالنسبة لعوامل الإنتاج، و مع تطور الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية نظرا للتطور الذي شهدته التجارة الخارجية، بفضل التقدم التكنولوجي الحاصل و الجهود الرامية إلى رفع الحواجز و القيود على المبادلات التجارية ، ظهرت أساليب حديثة مفسرة لقيام التجارة الخارجية ، و ذلك لسد النقائص الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية و التي عجزت عن تفسير بعض الحالات ، إلا أن محاولاتهم لا ترقى إلى مستوى النظرية العلمية الكاملة، و لكن يمكن أن تفسر جزءا هاما من التدفقات السلعية بين الدول .بشكل عام تبحث نظريات التجارة الخارجية في الأسس التي تقوم عليها التجارة بين الدول ،وكذا المكاسب التي تحققها الدول المتاجرة مع بعضها البعض، وحجم المكاسب والسلع والخدمات التي تتم المتاجرة فيها بين الدول.

أما في العقود الأخيرة من القرن الماضي انتشرت عولمة الاقتصاد وتحرير المبادلات التجارية الدولية، من هذا كله يتبين أن التجارة الخارجية تمثل أهمية كبرى في الاقتصاديات الوطنية والدولية، ولازالت موضوع بحث العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية.

حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

أولا: مفهوم التجارة الخارجية.

– أستعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها وعن مصادر للموارد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

– تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببا من أسباب الحروب، أم اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة، إضافة الى توسيع منافذ التوزيع لبيع انتاجها

– وهي فرع من فروع علم الإقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الإقتصادية التجارية عبر الحدود الوطنية[1].

–غاية التبادل التجار ي في السلع والخدمات وغيرها من عناصر النتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[2].

–عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي، سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسين وهما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير المنظورة[3].

ويمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين:

المعنى الضيق ويشمل:

–الصادرات والواردات المنظورة (السلع).

–الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات)المعنى الواسع ويشمل:

–الصادرات والواردات المنظورة.

–الصادرات والواردات غير المنظورة.

[1] - موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 13 .

[2] - حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مكتبة زهراء الشر ق، مصر، 1996، ص 13 .

[3] - جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكادميو ن للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 217 .

-الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

-الهجرة الدولية للأفراد.

-ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح التجارة الخارجية، وعلى المعنى الواسع مصطلح التجارة الدولية[1].

-من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى أن التجارة الخارجية هي عملية التبادل التجاري في كل من السلع والخدمات وكذا حرية إنتقال رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج المختلفة بين الدولة والعالم الخارجي بهدف تحقيق أقصى نفع ممكن .

ثانيا : أهمية التجارة الخارجية

يترتب على التجارة الخارجية أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد المحلي والدولي لعل أبرزها يتلخص في قدرتها على إيجاد أو توفير ما يلي[2]:

-التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي.

-تعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الإنتاجية أم الاستهلاكية أم الخدماتية ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير أو الإستيراد.

-ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي بمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية أو الخدمات التي تحتاجها الدولة ما يسمى بالإنفاق الجاري.

-تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية إيجاد نوع من التوازن في وضعها الاقتصادي فلا شك أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على إحداث توازن مع الواردات خصوصا إذا كانت تلك الواردات تنمو وبشكل مضطرد.

- وتقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك ما توضحه العلاقة التالية:

$$\text{أهمية التجارة الخارجية في الدولة} = \frac{\text{الواردات} + \text{الصادرات}}{\text{الناتج الإجمالي المحلي}} \times 100$$

[1] – يونس محمود، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 1993، ص 12 .

[2] وليد عابي ،**حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس ، سطيف، ص 6.

كلما ارتفعت هذه النسبة، فإن هذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة، و العكس صحيح، وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية على المستوى العالمي إذ قدر معدل نمو التجارة الخارجية على المستوى الدولي خلال سنوات السبعينات و الثمانيات من القرن العشرين بحوالي 6,5% في المتوسط سنويا وبما يفوق بكثير معدل نمو الناتج العالمي الحقيقي، و بالتالي لم يزد الحجم المطلق للتجارة الخارجية على المستوى العالمي فقط ، ولكن ازدادت أهميتها النسبية أيضا في النشاط الاقتصادي العالمي، و تختلف أهنية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول الى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديو ن بمشكلة الندرة النسبية، فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في مختلف دول العالم، فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة، ولفترة طويلة من الزمن وذلك لأن اتباعها يدفع الدولة أن تنتج كل احتياجاتها، بالرغم من أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكمن ميل أي دولة لتحقيق هذه السياسة، فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، إذ كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاج من السلع[1].

وإنما اقتضى الأمر أن تتخصص في انتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها، ثم تبادلها لمنتجات دول أخرى لا تستطيع انتاجها داخل حدودها، أو تستطيع لكن بكلفة ونفقة يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلا، من هنا تبدوا أهمية التخصص و تقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية، وقد دأب الاقتصاديون منذ زمن طويل على بحث هذه الظاهرة وفقا لنظرية التخصص التي نادى بها آدم سميث وأبرز من اتبعه من الاقتصاديين الكلاسيكيين مزايا الأخذ بها، وأن الفرد اذا تخصص في أداء عمل واحد يتقنه فسترتفع درجة مهارته، وتزيد وبالتالي انتاجيته من ثم يصل الى مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية، ويؤدي التخصص بالطبيعة الى قيام تبادل بين الأفراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة، فإنه حتما سيقوم بمبادلة جزء من انتاجه بجزء من انتاج غيره من الافراد الذين تخصصوا في انتاج سلع أخرى، والتخصص الدولي يقوم على نفس المبدأ، فإذا كان الانسان يتقيد في تخصصه في شكل ارتفاع مستوى رفاهية الاقتصاد، وإذا كان تخصص الافراد وفقا للمزايا النسبية التي يتمتعون بها يؤدي الى ارتفاع دخولهم الحقيقية عن طريق التجارة الخارجية بين الدول سيؤدي أيضا الى زيادة الدخل القومي للدول المشتركة في هذه التجارة، وبالتالي زيادة دخول الافراد وارتفاع مستوى رفاهيتهم الاقتصادية، وعلى ذلك فالمنطق الذي تقوم عليه التجارة الخارجية لا تختلف عن ذلك الذي تقوم

[1] –يونس محمود، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، المرجع السابق ، ص 14 .

عليه التجارة الداخلية، فكلاهما نتيجة طبيعية لقيام التخصص، وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة الى قيام التبادل[1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الدولية نذكر منها :

-**مستو ى التنمية الاقتصادية:** حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية اذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية، عكس ما هو الحال في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

-**أوضاع الاقتصاد المحلي و العالمي:** هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي ولكي ترقى صناعته فهو بحاجة الى سلاح خام لذا تلجأ الدولة الى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه من هذه الصناعات، كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من السلع ما ذات استهلاك واسع.

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي، فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية و كذا على استهلاكها من جهة أخرى[2].

-**حجم الدولة:** الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الانتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق، حيث يساهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.

-**العامل السياسي:** الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

- **تغيير الميزة النسبية:** حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج[3].

-**سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:** تتركز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤدي الى تركيز شديد مناظر للتجارة، حيث العديد من الدول التي تحوي الموارد الأولية كالنفط والفحم والحديد، وتزداد أهميتها

---

[1] – سارة بوراس , دور تحرير التجارة في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العلمية للتجارة , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير , جامعة محمد بوضياف , المسيلة , 2015 , ص 32.

[2] – عبد الباسط وفاء، **سياسات التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، دو ن ذكر مكان النشر، 2000، ص 14.

[3] – زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الوطني نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية، دو ن ذكر مكان النشر، 1998، ص 68.

باعتبارها منتجه لهاته المواد، أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تخصص هاته الدول في انتاج المنتجات الزراعية[1].

-**التجارة ونفقات النقل:** تؤثر نفقات النقل في تيار الإتجاه العام للتجارة، حيث أن إنخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية، عكس ما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل.

-**الشركات المتعددة الجنسيات:** نتاج لقوى احتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية لسيطرتها على العديد من الكارتلات الدولية، وأسواق التصدير والإستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات ، وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية، قد تؤدي الى مظاهر الجنوح الإحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة[2].

المبحث الثاني : نظريات التجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.

تعد النظرية الكلاسيكية أول النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين البلدان منذ ظهورها في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حيث تشكل الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة في التجارة الخارجية فقد حاول رواد هذه النظرية بحث أهمية وحقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية بناءا على أسباب ظهور المكاسب من التجارة. واستندوا في ذلك على مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالمذهب الاقتصادي الحر الذي نشأ على إنقاص أفكار المدرسة التجارية منذ القرف السادس عشر وحتى أواخر القرف الثامن عشر.

أما وجهة نظر الكلاسيكية في التجارة الخارجية فيمثله عدد من الاقتصاديين البارزين الذين قدمت لنا أعمالهم في قضايا الاقتصاد الدولي قد أنتجت بعض أهم الأدوات التحليلية المستخدمة في الاقتصاد الحديث ولعل أبرزهم: آدم سميث و دفيد ريكاردو و جون ستيوارت ميل و دفيد هيوم . ويمكن عرض ملخص لنظريات هؤلاء الكتاب كما يلي:

1- نظرية آدم سميث[3]:

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك حيث استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في تكاليف الإنتاج بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة (Absolute Advantage) .

---

[1] - محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 14.

[2] - مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص 82.

[3] محمد حمد السريتي ،**اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، اسكندرية، مصر ،2011، ص12.

وتقوم نظرية المزايا المطلقة بتوضيح فرض مفسر: يقرر أن السبب الأساسي في قيام التجارة بين الدول المختلفة هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة وذلك بناءا على عدة افتراضات أساسية: أولها: المنافسة الكاملة ، ثانيهما: التوظيف الكامل ، ثالثهما: الحركة التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي ، رابعهما: تماثل الأذواق.

وقد افتَرض آدم سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقة أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون ، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في تلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة ،ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلعة الأخرى وقد اعتبر سميث أن الكلفة الحقيقة تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها[1].

تقوم نظرية الميزة المطلقة بتوضيح فرض مفسر يقرر أن السبب الأساسي في قيام التجارة الخارجية بين الدول هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة ، وذلك بناءا على عدد من الفرضيات، نذكر منها:

قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة ، وعلى غرار التجارة الخارجية إن اتساع دائرة السوق أمام السلع التي تخصص بها الدولة وفقا لقاعدة النفقات المطلقة.

التجارة الخارجية ترجع بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي، أي أن الفائدة التي تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتَركة في التبادل الدولي.

التجارة الخارجية تساهم في تحقيق وزيادة التَراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتَركة في التبادل الدولي ، وبالتالي فإن زيادة كمية إحدى موارد الثروة هو الأثر الجوهري لقيام التجارة الخارجية. ويتمثل ذلك في التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج على الاستخدامات المختلفة.

تركز النظرية على النفقات المطلقة ، وليس على النفقات النسبية لكل سلعة، أي يكفي شرط اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة بين الدولتين لكي تقوم التجارة الخارجية.

ولإيضاح رأي آدم سميث نفتَرض دولتين هما انجلتَرا و البرتغال وأنهما ينتجان سلعتين هما القماش والقمح وأن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة الخارجية بينهما كاف على النحو التالي:

[1] ابتسام فربجي، إيمان نوار ،**دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، بتخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945بقالمة ،2018/2017، ص 16.

الجدول رقم(1) : تكلفة إنتاج القماش والقمح في انجلترا والبرتغال

البلد / السلعة	القماش	القمح
إنجلترا	3 دولار للوحدة	4 دولار للوحدة
البرتغال	6 دولار للوحدة	2 دولار للوحدة

المصدر: جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاول، الجزائر 2000، ص22.

و يبدو هذا المثال أن القماش في إنجلترا أقل منه في البرتغال الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي القماش في انجترا بتصديره إلى البرتغال و ارتفاع ثمن القمح عنه في البرتغال يحمل منتجي القمح على تصديره، و سوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش أمام المنتجين البرتغاليين و ذلك بإضافة سوق البرتغال للأولى و سوق انجلترا للثانية و هكذا يزداد مدى تقسيم العمل في صناعة القماش في انجلتًرا و في صناعة القمح في البرتغال مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين و بالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما يمكن لكل دولة أن تحصل على حاجاتها من السلعة من أكفأ المصادر الإنتاجية و أرخصها.

*** عيوب النظرية المطلقة لآدم سميث:**

لقد وجهت العديد من الانتقادات إلى نظرية آدم سميث يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

–أنها مفرطة في التبسيط ، فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط في حين أن المسألة أكثر تشعبا وتعقيدا.

–قد لا تحظى بعض الدول بأي تفوق مطلق في إنتاج أي سلعة، وهذا يعني وفق نظرية آدم سميث أن هذه الدولة لا تستطيع تصدير أي سلعة إلى العالمَ الخارجي، وبالمقابل تجد نفسها عاجزة عن الاستيراد من الخارج لعدم قدرتها على الدفع، مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الخارجية.

إن نظرية ادم سميث في التجارة الخارجية هي امتداد لنظريته في التجارة الداخلية، في حين ثمة فوارق واختلافات جوهرية بينهما.

يلاحظ أن نظرية الميزة المطلقة تفسر جزءا فقط من تجارة العالم وهي بعض التجارة بين الدول المتقدمة والنامية، لكنها تعجز عن تفسير التجارة بين الدول المتقدمة مع بعضها. في ضوء هذه النقائص التي اتسمت بها نظرية الميزة المطلقة في التجارة الخارجية، وكذا الانتقادات الموجهة لها، وضع دافيد

[1] محمد، دياب ،**التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، ص14-15.

ريكاردو نظريته في التجارة الخارجية، التي تقوم على أساس فكرة التفوق النسبي أو الميزة النسبية في إنتاج السلع والتخصص على هذا الأساس ، والتي غدت أساسا للنظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية.

2-نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو.

نشر ريكاردو كتابه مبادئ في الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية ، الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر، ويطلق عليها كذلك نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية، ووضع هذه النظرية وأكملها من بعده جو ن ستيوارت ميل وآخرون.

طبقا لهذه النظرية ، وفي ظل التجارة الحرة، فان كل دولة تتخصص في انتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل ويتم التبادل التجار ي بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينها، وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا، فالنفقات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الإنتاج بين البلدان المنتجة[1]، ويستند قانون النفقات الى مجموعة من الافتراضات وهي على النحو الآتي:

-وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري.

-تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق.

-حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة، وعدم قدرتها على التنقل بين الدول.

-ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في انتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة من السلعة، وهذا يدل أن منحنى عرض السلعة يكون أفقيا .

-ثبات التكنولوجيا وانعدام التغيرات والتطورات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين، ولكن المستوى التكنولوجي يختلف من دولة لأخرى.

-انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية.

-تتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة.

-استخدام نظرية للقيمة في تثمين السلع، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها.

-تجانس العمل والأذواق المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.

[1] - PATRICKA.MESSER LIN. COMMERCE INTERNATIONAL. 1ERE EDITION. THEMIS ECONOMIE.1998. PAGE .81

-التوظيف الكامل لعوامل النتاج[1].

يرى ريكاردو أن اختلاف النفقات المطلقة ليس كافيا لقيام التجارة الدولية، وأنه يلزم اختلاف النفقات النسبية لقيامها.

فما هو المقصود بالنفقات النسبية؟

يقصد بها أحد معنيين مترادفين: (أ) النسبة بين نفقة النتاج لنفس السلعة في البلدين (أ) و (ب) النسبة بين نفقة النتاج للسلعتين داخل البلد الواحد، ونصور المقصود بالاستعانة بالبيانات في الجدول التالي:

جدو ل رقم (02): يوضح نظرية النفقات النسبية.

البلد / السلعة	القماش	القمح	النفقة النسبية ب
سوريا	40	20	0.5
مصر	20	15	0.75
النفقة النسبية أ	0.5	0.75	

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 40.

من واقع بيانات الجدول نجد، طبقا للمفهوم الأول للنفقات النسبية، أن النفقة النسبية في مصر بالنسبة الى سوريا هي 0.50 في انتاج القماش و 0.75 في انتاج القمح.

وطبقا للمفهوم الثاني، فإن النفقة النسبية للقمح الى القماش هي0.75 في مصر و0.50 في سوريا.

أرقام النفقات المطلقة في هذا المثال توضح التفوق المطلق لمصر في كل من السلعتين، لكن ماذا عن نفقات النسبية ؟ بتفحص أرقام السطر الأخير من الجدول نلاحظ أن درجة التفوق أو التميز النسبي لمصر على سوريا في انتاج القماش أكبر منهما في انتاج القمح، حيث أن نفقة انتاج القماش في مصر 0.50 نفقة انتاجه في سوريا، بينما تبلغ نفقة انتاج القمح بها 0.75 نفقة انتاجه في سوريا، ومن الناحية الأخر ى بتفحص أرقام العمود الأخير من الجدو ل نلاحظ أن نفقة النسبية لإنتاج القمح بالنسبة الى القماش أقل في سوريا منها في مصر حيث أن نفقة انتاج القمح في سوريا بينما تبلغ 0.75 نفقة انتاج القماش في مصر.

مما تقدم يمكن لنا، بناء على بيانات النفقات المقارنة لإنتاج القمح والقماش في كل من مصر وسوريا الواردة في الجدو ل (02) نلاحظ ما يلي:

-**أولا:** أن النفقات المطلقة كل من السلعتين في مصر أقل منها في سوريا أي أن انتاج وحدة من القمح أو القماش يحتاج لعدد من ساعات العمل في مصر أقل مما يحتاجه في سوريا، من هنا نقول أن لمصر ميزة مطلقة على سوريا في إنتاج كل من السلعتين .

[1] - علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 39 – 40.

-**ثانيا:** أن النفقات النسبية لإنتاج القمح في سوريا أقل منها في مصر، والنفقات النسبية لإنتاج القماش في مصر أقل منها في سوريا، من هنا نقول أن لسوريا ميزة نسبية على مصر في انتاج القمح، وأن لمصر ميزة نسبية على سوريا في انتاج القماش.

وتأسيسا على هذا الاختلاف في النفقات النسبية، فإن التبادل الدولي يقوم بين كل من سوريا ومصر على أساس أن تتخصص سوريا في انتاج القمح وتصديره الى مصر، وأن تتخصص مصر في انتاج القماش وتصديره الى سوريا، بهذه الطريقة سوف يعد البلدان أنهما يحصلان بنفس القدر من الموارد على قدر أكبر من كل من القمح والقماش نتيجة للتخصص[1].

وجهت عدة انتقادات لأفكار ريكاردو والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

لقد بينت نظرية ريكاردو فرضيتين، المنافسة التامة وثبات الغلة وهما فرضيتان غير واقعتين إذ ينبغي التخلي عنهما:

– لصالح فرضية المنافسة الناقصة، خاصة أن القطاعات الصناعية التي تعد المصدر الأهم للتجارة الدولية تعالج في دراسات الاقتصاد الصناعي كاحتكار قلة.

– النظرية مبنية على منطق الاختلاف بين الأمم، مما يعني أن أي دولة يمكنها أن تكون مصدرة ومستوردة في نفس الوقت لنفس التشكيلة من المنتجات، وعليه فهي لا تفسر لنا ذلك الجزء الهام من المبادلات الذي يتم بين الدول المتقدمة التي تتشابه اقتصادياتها من حيث مخصصات العوامل وتتقارب مستويات تقدمها، كما تتشابه المنتجات هي محل تجارتها.

– النظرية لا تفسر المبادلات التي بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات بل أنها، لا تأخذ في الحسبان وجود هذه الشركات[2].

-عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا.

-عدم قدرة عناصر النتاج على التحرك بحرية كاملة على المستو ى الداخلي.

-عدم تماثل الأذواق.

– افتراض النظرية حالة السكون في تحليلها.

وقد أثبتت الأحداث العالمية، خاصة الأزمة العالمية الكبرى لسنة 1929 خطأ افتراض التوظيف الكامل، وكذلك عدم قدرة النظام الرأسمالي على استعادة التوازن في حالة الاختلال بصورة تلقائية[3].

وتبقى نظرية ريكاردو رغم الانتقادات الموجهة اليها تتميز بتحليل سليم ومتماسك في التجارة الدولية بناء على المكاسب التي تنتج عن هذا التخصص.

---

[1] - جودة عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص ص 20 – 21.

[2] - عبد الحميد زعباط، **نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها**، مجلة الاقتصاد وعلوم التسيير، العدد 10، 2004، ص 135.

[3] – محمد خالد الحرير ي، **الاقتصاد الدولي**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1997، ص 47.

3-نظرية القيم الدولية لجو ن ستيوارت ميل:

قامت نظرية القيم الدولية لسد الثغرة في نظرية ريكاردو والتي عجزت في تحليل الكيفية التي تحدد بها معدلات التبادل الدولي اذ يبحث جون ستيوارت ميل في نظريته عن تحديد القيمة الدولية للسلع المختلفة، وذلك بتحديد معدل التبادل الفعلي وليس الذي سيتم عنده التجارة بين دولتين، وحتى يوضح ذلك اعتمد على ابراز فكرة الميزة النسبية بدل من النفقة النسبية، حيث ريكاردو اعطى تصوره للنفقة النسبية بجعل كمية انتاج ثابتة لإظهار الفروق في النفقة، أما جون ستيوارت ميل فهو يفرق بين حالة التبادل الداخلي على أساس نفقة الانتاج النسبية وبصدد تحليل حالة التبادل الدولي[1]، فهو الذي ساهم في الاجابة عن التساؤلات السابقة، اذ ألف كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي 1848، واهتم بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبية التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلع أخرى، فكان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي ابراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية أو معدل التبادل الدولي[2]، فبالنسبة لهذه النظرية الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى هو الذي يحدد معدل التبادل الدولي، وطبقا لها فإن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، فهناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، فكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما، كان نصيبها من مكسب التجارة ضئيلا والعكس صحيح.

كما دعت هذه النظرية الى محاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي ففي وسع الدولة الصغيرة أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الأخيرة دون أن تأثر عليه، نظرا لإرتفاع مستوى المعيشة وضخامة طلبها في الدولة الكبيرة.

لكن وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية للنقد أيضا:

فقد ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، حيث في وسع الدولة الكبيرة أن تملي شروطها.

---

[1] – خليل عليان عبد الرحيم، **الاقتصاديات النامية في ظل المنظمة العلمية للتجارة مع التطبيق على السعودية**، معهد الدارة العامة، دو ن ذكر مكان النشر، 2009، ص 21.

[2] – مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 58.

اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على تلك النظرية، فما هو الحل حين يكون التبادل في اتجاه واحد فقط ؟، فالسؤال الذي طرحه التقليديون حول أساس التجارة الدولية يجد اجابة في نظرية النفقات النسبية، أما السؤال المتعلق بنفع التجارة الدولية فلقد أجابة عنه نظرية الطلب المتبادل، مع ذلك فإن التفرقة بين العوامل التي تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية من جانب العرض والعوامل التي تحدد أثمانه من جانب الطلب تفرقة غير صحيحة، فمن النظام التوازن الشامل نعرف أن كل من العرض والطلب يحددان معا، وفي نفس الوقت الكميات المباعة والأثمان السائدة، والصحيح هو أن هذه العوامل مجتمعة تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية ومعدلات التبادل لها.

4-نظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم:

يرى دافيد هيوم في نظريته للتوازن التلقائي أن المعدن النفيس يتوزع بين الدول دون الحاجة الى وضع سياسة هادفة من جانب الدولة، فإذا زاد المعدن النفيس لدى الدولة عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الإقتصادي، فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى، وهذا ما يؤدي الى نقص صادراتها وزيادة وارداتها، وبالتالي ينتهي الى العجز في الميزان التجاري، ومن تسرب الذهب من الدولة الى العالم الخارجي، بينما يحدث العكس في حالة نقص ما لديها من معدن نفيس.

ومن هنا استطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه، والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي أن يوضح عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية بقصد زيادة حصيلة الدولة من المعدن النفيس.

وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية إلى النقد، فقد ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن أن لا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة فيمكن أن يكون غير محقق ، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب للبلد الصغير بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، أما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات

طلب داخلي واسع، و هذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطورة[1] .

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية

لقد تعرضت النظرية الكلاسيكية في تفي تفسير قيام التجارة الخارجية إلى الكثير من الانتقادات خاصة ما تعلق منها بنظرية العمل للقيمة أي ثمن السلعة يتحدد فقط بالعمل المبذول في إنتاجها، و وجود دولتين و سلعتين فقط و أيضا حالة الاقتصاد في التشغيل التام و عدم و جود تكاليف للنقل و التعريفة الجمركية كل هذا جعل التحليل الساكن للنظرية الكلاسيكية بسيط جدا و ظهرت دراسات عدة لتحسينه بعد فترة طويلة من الاعتماد عليه في التحليل.

1- نظرية تكلفة الفرصة البديلة:

استطاع هابرلر عام 1936تحرير قانون الميزة النسبية لديفيد ريكاردو من القيود التي فرضتها عليه نظرية العمل للقيمة و خاصة تلك المتعلقة باستخدام كمية العمل في حساب تكلفة إنتاج السلعة و استبدالها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة التي تؤكد على أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها و إنما بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحي بها، وذلك من أجل تحرير كمية كافية من الموارد الاقتصادية لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى[2] .

و لتوضيح النظرية نفترض و جود دولتين، هما الجزائر و تونس و كلتا الدولتان تنتجان سلعتين هما التمور و القمح و قبل قيام التجارة الدولية بينهما كانت الجزائر تضحي بوحدة من القمح لتوفير وسائل إنتاج وحدة واحدة من التمور، و هذا يعني ن تكلفة الفرصة البديلة للتمور في الجزائر هي وحدة قمح. أي أن وحدة التمور تساوي وحدة قمح. وبالنسبة لتونس فإنها يجب أن تضحي ب 3وحدات من القمح لتوفير و سائل إنتاج وحدة واحدة من التمور، هذا يعني أن تكلفة الفرصة البديلة للتمور تساوي 3وحدات من القمح.

معناه أن وحدة تمور تساوي 3 وحدات قمح و منه فإن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج التمور في الج زائر اقل منها في تونس، مما يعطي الجزائر ميزة نسبية في إنتاج التمور ويعطي تونس ميزة نسبية في إنتاج القمح و حسب قانون الميزة النسبية المبني على تكلفة الفرصة البديلة فإن الجزائر تتخصص في إنتاج التمور و تونس تتخصص في إنتاج القمح حتى يكون هناك منافع متبادلة من قيام التجارة الخارجية بين البلدين.

[1]- وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] - علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 48.

و على الرغم من أن هابرلر استطاع إعادة صياغة قانون النفقات النسبية و تحديد أنماط التخصص و التبادل الدولي، إلا أنه لِ يتمكن من تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول[1] و هذا ما حاولت النظرية السويدية الإجابة عليه فيما بعد.

2 –نظرية نسب عوامل الإنتاج:

تنسب هذه النظرية للعالمين السويديين هكشرو أولين، و التفسير الذي جاءت به هذه النظرية لأسباب قيام التجارة الخارجية هو اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المختلفة، فهناك بلاد يتوافر فيها عنصر العمل بالنسبة للعناصر الأخرى بدرجة أكبر من توافره في البلاد الأخرى. و ثمة بلاد يتوافر فيها عنصر الأرض بالنسبة للعناصر الأخرى بدرجة أكبر من توافره في الدول الأخرى. وقد يصدق نفس الشيء على رأس المال.

و هذا يعني أن كل دولة تتمتع بتفوق في إنتاج السلعة التي تملك عامل إنتاجها بكثافة، مما يؤدي إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتطلب عامل إنتاجها بكثافة، و تحصل على السلع الأخرى عن طريق قيامها بالتجارة الخارجية من الدول الأخرى التي أنتجتها بنفس المعيار و هو مدى توافر عوامل إنتاج السلع.

3– لغز ليونتيف: حاول ليونتيف في عام 1951إجراء أول اختبار عملي لنظرية (هكشر–أولين) على الاقتصاد الأمريكي. فمن المعروف أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال و ندرة نسبية في عنصر العمل و لذلك من المتوقع طبق النظرية هكشر–أولين أن تقوم الولايات المتحدة بتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية حيث ينخفض سعر الفائدة على رأس المال و تستورد السلع ذات الكثافة العمالية حيث ترتفع أجور العمال[2]

و تبين أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية أكثر كثافة في استخدام عنصر العمل من وارداتها، وبصورة أدق فإن معدل العمل إلى رأس المال كان أعلى في الصادرات عنه في الواردات [3] وهذا ما يناقض النتائج المتوقعة عند إسقاط أو تطبيق نظرية هكشر–أولين على الاقتصاد الأمريكي.

و قد حاول ليونتيف أن يبرر هذه النتائج على ضوء نظرية هكشر–أولين، فليس صحيحا أن العنصر المتوافر نسبيا في الولايات المتحدة هو رأس المال إذا ما أخذ في عين الاعتبار مستوى كفاءة

[1] – زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر ،2004، ص19.

[2] – إيمان عطية ناصيف وهشام محمد عمارة: مبادئ الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 104.

[3] –زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 24.

العامل الأمريكي التي تبلغ ثلاثة أمثال غيره من العمال ، و لا يرجع السبب في الوفرة النسبية في العمل بالنسبة إلى رأس المال إلى زيادة في عدد قوة العمل بالنسبة إلى عدد السكان بالمقارنة بالدول الأخرى.3

أي أن ليونتيف أرجع سر كثافة صادرات الولايات المتحدة لعنصر العمل إلى مهارة العمالة الأمريكية، وذاك نتيجة للتطوير والتدريب المستمر للرفع من مستوى إنتاجيتها.

المطلب الثالث : النظرية الحديثة في تفسير التجارة الخارجية:

بعد الانتقادات التي وجهت إلى النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية، خاصة عدم قابليتها للتطبيق على ارض الواقع، ظهرت هذه النظريات محاولة تجاوز تلك الانتقادات والاقتراب أكثر إلى الواقع.

1 – نظرية تشابه الأذواق:

في تفسيره لقيام التجارة الدولية يفسر ليندر بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية و السلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، وأن الميزة تتحدد بنسب عناصر الإنتاج،[1]و هو في هذه الحالة يقدم نفس تفسير هكشر–أولين؛ حيث إنه وحسب ليندر عندما تكثر عوامل إنتاج المنتجات الأولية المتمثلة في الموارد الطبيعية يؤدي ذلك إلى انخفاض أثمانها و بالتالي تنخفض تكلفة هذه المنتجات، وفي حالة العكس أي عندما تندر عوامل الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها؛ وبالتالي ترتفع تكلفة هذه المنتجات. وحسب ليندر في حالة انخفاض تكلفة المنتجات الأولية نظرا للأسباب السابقة فإنه سيتم تصديرها، و في حالة ارتفاع تكلفة الإنتاج فسوف يتم استيراد تلك المنتجات الأولية.

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية أو المنتجات النهائية فيرى ليندر أن الجزء الأكبر من التجارة يكون موضوعه هذه السلع ، حيث تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه وحجم التجارة.

فاختراع منتجات جديدة و تقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية، ولهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها و لكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج[2] .و منه فالمبدأ الأساسي في نظرية ليندر هو أن وجود طلب محلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا من أجل تصديرها.

و بما أن الاختراعات إنما تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل من التطور الاقتصادي الذين لهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج

[1] – عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 130.

[2] – المرجع السابق، ص 35.

الجديد، و هذا يعني حسب ليندر أن هذه التجارة تنشأ بين دول تتماثل في دخولها و هياكل أسواقها و احتياجاتها؛ حيث إن نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم فيما بين الدول المتقدمة أو الدول الصناعية.

2- الفجوة التكنولوجية:

أوضح بوسنر (POSNER) أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، و أن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا. و بما أن التجديد ناتج عن التطور التكنولوجي فهذا يعني أن من يستفيد منه هو الدول المتقدمة، ما يكسبها ميزة تنافسية في السلع أو المنتجات التي تتأثر بالتطوير على حساب الدول النامية .حيث إن الدول المتقدمة تتبع طرق إنتاجية متطورة الشيء الذي يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي تخفض من أسعار منتجاتها مما يكسبها ميزة تنافسية.

و استند تحليل الفجوة التكنولوجية على وجود:

أ-فجوة الطلب: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد و بداية إنتاجه في الدول المقلدة، و خلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج و تصديره.

ب- فجوة التقليد: و هي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة، وظهوره في الدول النامية، حيث تشارك الدول النامية في الإنتاج[1]

و حسب هذا التحليل فإن حصول أو تمتع الدول المتقدمة بالميزة النسبية هو شيء مؤقت أي أن هذه الميزة النسبية تزول عند تحصل الدول النامية على طرق إنتاج أو تقليد هذا المنتج.

3- نموذج دورة المنتج

ظهر هذا النموذج في كتابات كل من فيرنون عام، 1961و هيرش عام، 1967حيث تم توضيح الديناميكية التي تقوم عليها هذه النماذج من أجل تحليل التجارة الخارجية وتغيراتها عبر الزمن، بالاستناد إلى أن التطور التكنولوجي في إنتاج السلع يختلف بطريقة منتظمة عبر الزمن، و هذا الاختلاف يتصل بخصائص دورة المنتج المتاحة، و الذي يحدد بالتالي الميزة النسبية[2] .

حيث إن هذا النموذج يقوم بدراسة و تحليل التبادل الدولي حسب التطور الزمني للمنتج و الميزة النسبية التي تتحقق للدولة صاحبة المنتج الجديد، من خلال تقسيم حياة المنتج إلى عدة م راحل أطلق عليها اسم دورة حياة المنتج؛ وقسم هيرش مراحل دورة المنتج إلى:

[1] - فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية، الدولية، مرجع سابق، ص 87.

[2] – المرجع السابق، ص82.

أ-مرحلة المنتج الجديد: يمثل فيها العمل الماهر عالي المستوى النسبة المرتفعة من مدخلات هذه المرحلة و بالذات المهارات العلمية.

ب-مرحلة النمو: ذلك أن إنتاج المنتج ينمو بسرعة، و تحتل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات، حيث تتميز هذه المرحلة بالكثافة الرأسمالية، مع بقاء المهارات، و بالذات العمالة المدربة تلعب دورا هاما فيها.

ج- مرحلة النضج: حيث يكون المنتج في هذه الحالة نمطيا، و يتمتع بصفة الثبات و الاستقرار[1] ، و منه و حسب نموذج دورة المنتج فإن الدول الأكثر تقدما و التي تملك عمالة ماهرة جدا سوف تتمتع بميزة نسبية خلال مراحل الإنتاج الأولى للمنتج الجديد، ثم بعد ذلك تمتلك الدول الأقل تقدما ميزة نسبية أيضا عند دخول المنتج مرحلة النمو، ثم في المرحلة الأخيرة للمنتج تنتشر الميزة النسبية في إنتاجه بين الدول.

4 - نظرية تنوع المنتجات:

صاحب هذه النظرية كل من بول كروجمان وكلفن لانكاستر حيث قاما بدراسة أثر التجارة الدولية على أنواع مختلفة من السلع المتاحة للمستهلكين، و ذلك باستخدام نموذج رياضي يشبه نموذج هكشر-أولين في التجارة الدولية. و كما هو الحال في نموذج هكشر-أولين فإن الوفرة النسبية ستحدد كميات و أسعار السلع المنتجة في كل دولة، و لكن بسبب وفورات الحجم الاقتصادية (بعكس نموذج هكشر-أولين)، فإن حجم الدولة الاقتصادي له دور هنا، فالدولة الكبيرة ستميل إلى إنتاج عدد كبير من الأصناف الصناعية، وذلك بسبب التفاوت الكبير في أذواق ودخول المستهلكين فيها[2] .

أي أن كل دولة سوف تنتج أصنافا مختلفة من نفس السلعة إرضاء الفئات المستهلكين هذا يقودنا إلى التفرقة بين نوعين من السلع حسب هذه النظرية:

أ-بالنسبة للمنتجات الزراعية: فإنها سوف تخضع لتفسير هكشر-أولين لأنها تعتبر كثيفة عنصر العمل نسبيا، أي أن الدولة كثيفة عنصر سوف تنتج هذه السلعة وتصدرها نحو الدولة كثيفة عنصر رأس المال.

ب-أما بالنسبة للمنتجات الصناعية: فإن الدول كثيفة عنصر رأس المال سوف تصدر أكثر مما تستورد من هذه المنتجات مما يجعل رصيدها موجبا، في حين نجد الدول كثيفة عنصر العمل سوف تستورد المنتجات الصناعية أكثر مما تصدر منها، مما يجعل رصيدها سالبا فيما يخص هذه المنتجات.

[1] - فليح حسن خلف: المرجع السابق، ص 84.

[2] -حسام علي داوود وآخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، ط1، ص 61.

أما من حيث الواقع العملي، فإن هذا النموذج يفسر قيام التجارة بين الدول المتقدمة والمتشابهة اقتصاديا، حيث تتركز التجارة في الأنواع المصنعة، بينما تقوم الد ول المتقدمة باستيراد المواد الخام و السلع الأولية من دول العالِ الثالث و تصدر إليها السلع المصنعة[1].

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية

يتعرض قطاع التجارة الخارجية في كل دول العالِ سواء كانت متقدمة أو نامية إلى لوائح رسمية و تشريعات تضعها أجهزة الدولة من أجل تنظيمه و تسييره و توجيهه حسب التوجهات العامة للدولة أو إيديولوجيتها، من أجل تحقيق جملة أهداف اقتصادية و غير اقتصادية، و في هذا الصدد هناك مذهبان أو اتجاهان بارزان في تنظيم قطاع التجارة الخارجية؛ الأول ينادي بضرورة تقييد هذا القطاع و فرض رقابة و تدخل حكومي عليه، و الاتجاه الثاني ينادي بضرورة تحرير قطاع التجارة الخارجية و رفع كل القيود التي تعرقل عمل التبادل التجاري بين الدول، ولكل مذهب حجج و مبررات يستند إليها إضافة إلى جملة أهداف تختلف من دولة إلى أخرى وأيضا هناك و سائل تعتمدها الدول من اجل تطبيق سياسة التجارية على ارض الواقع.

و في هذا المبحث سنتناول في المطلب الأول سياسة الحماية التجارية او التدخل الحكومي ، وفي المطلب الثاني أنواع سياسة تحرير التجارة الخارجية و حججها، و في المطلب الثالث نتنا ول أدوات تطبيق سياسة التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية الخارجية وأهدافها.

سنحاول التطرق في هذا المطلب الى مفهوم السياسة التجارية الخارجية وأهم أهدافها.

الفرع الأول : مفهوم السياسة التجارية الخارجية.

للسياسة التجارية الخارجية عدة تعاريف والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

–هي مجموعة الاجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، واختيار وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية)، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق[2].

[1] –المرجع السابق، ص 62.

[2] – جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 222.

-مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى، ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات أو رفع معدلات النمو الاقتصادي، واستقرار قيمة عملتها الوطنية.

-تلك الاجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته[1].

-مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، فإذا كانت السياسة هي فن الإختيار بين البدائل المتاحة والممكنة ، فإنها السياسة التجارية تمثل اختيار البلد في علاقاته التجارية مع الخارج، الحرية أم الحماية، ويعبر عن ذلك بإصدار التشريعات والقوانين واتخاذ الاجراءات التي تضعها موضع التطبيق[2].

-مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات و الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي اطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة [3].

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية.

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية كما يلي:

***الأهداف الأقتصادية:** وتتمثل فيما يلي:

-زيادة موارد الخزينة العامة لدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة اشكالها وأنواعها.

حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

-حماية الإقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الإقتصاد الوطني، كحالت الإنكماش والتضخم.

-حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.

---

[1] – يوسف مسعداو ي، **دراسات في التجارة الدولية**، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 70.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 124.

[3] – رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 70.

-حماية الإقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج[1].

***الأهداف الإجتماعية:** وتتمثل فيما يلي:

-حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كالمزارعين الصغار أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع.

-اعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع.

-العمل على حماية الصحة العامة من خلال استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول والسجائر.

-**الاهداف السياسية و الإستراتيجية** ويمكن ذكرها على النحو التالي:

-توفير أكبر قدر من الاستقلال وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.

-تأمين الإكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي.

-العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الإستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات و الحروب [2].

المطلب الثاني: أنواع سياسة التجارة الخارجية.

[1] - جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 222 – 223 .

[2] - محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 300.

نظرا لقيام التجارة الخارجية على قواعد ثابتة، وهي التصدير و الاستيراد فإن القواعد والإجراءات منصبة على هاتين القاعدتين في الدولة قد تعتمد تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية ولأهداف معينة إما على فتح أسواقها للمبادلات الدولية، أو تضييق الخناق على هذه المبادلات ومنه نميز سياستين للتجارة الخارجية، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: سياسة الحماية التجارية وحجمها.

تعريف سياسة الحماية التجارية: يمكن تعريف سياسة الحماية التجارية بأنها : تبني الدولة لما مجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ اجراءات لقصد حماية سلعها أو سوقها ضد المنافسة الأجنبية[1].

***حجج أنصار سياسة الحماية التجارية:**

يستند أنصار الحماية التجارية الى مجموعة من الحجج والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

-حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية والمتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية والائتمانية.

-تحديد وضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع والخدمات الأجنبية الى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدولة[2].

-مواجهة سياسة الإغراق المتعلقة، والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار اقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بغرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم [3].

-اتباع هذه السياسة سوف يؤدي الى تقييد المستوردات وانخفاض حجمها، وإزاء هذا الوضع ليجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل انفاقه من السلع الأجنبية الى البدائل المحلية.

-يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة[4].

الفرع الثاني: سياسة الحرية التجارية وحجمها.

تعريف سياسة الحرية التجارية.

---

[1] – السيد أحمد عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية**، مركز الدراسات السياسية والدولية، المنصورة، 1999، ص 137.

[2] – رعد حسن الصرف، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، ج1، دو ن ذكر دار النشر، ومكان النشر، 2000، ص ص 282 – 283.

[3] – عبد النعيم محمد مبارك ومحمد يونس، **اقتصاديات النقود والصرفية والتجارة الدولية**، الدار الجامعية، السكندرية، 1996، ص 289.

[4] – رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص ص 93 – 108.

تعرف سياسة الحرية التجارية بأنها << تلك السياسة التي تقوم على اصدار القوانين واللوائح واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لإزالة وتحقيق القيود على علاقاتها الإقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي[1]. >>

*حجج أنصار سياسة الحرية التجارية:

ويتحجج المدافعون عن هذا المذهب بما يلي:

-أن حرية التجارة الخارجية تسمح بأن تتمتع الدولة بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة ويتبع حرية التبادل الدولي، الذي يترتب عليه استغلال أفضل للموارد الدولية، كما تبينه نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية، وأن الحماية ستؤدي الى انخفاض الدخل القومي نتيجة اتجاه عوامل الانتاج الى الفروع التي لا تتمتع فيها بإنتاجية مرتفعة وعلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المحلية بأسعار مرتفعة.

-أن الحرية تؤدي الى انخفاض أسعار السلع الدولية، خاصة منها أسعار السلع الدولية التي لا يمكن انتاجها محليا، إلا بنفقات مرتفعة، وهذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة، أما اجراءات الحماية فإنها تؤدي الى ارتفاع أسعار السلع المحلية وتحميل المستهلكين هذه الزيادة.

-تؤدي الحرية الى تنافس الدول في انتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج الأمر الذي يضمن جودة المنتجات وانخفاض أسعارها.

-أن حرية التجارة تساعد على الإنتاج الكبير، وبخاصة في البلدان الصغيرة التي لا تستطيع الوصول لبعض مشاريعها الإنتاجية الى مستوى حجم الإنتاج الأمثل نظرا لقلة الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، لذلك فهي تحتاج الى طلب اضافي خارجي يأتي عن طريق التبادل الدولي، وهذا لا يتأتى إلى عن طريق الحرية التجارية[2].

المطلب الثالث: أدوات سياسات التجارة الخارجية.

[1] - السيد أحمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 249.

[2] - عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002 – 2003، ص 119.

تستخدم الدول بعض الأدوات والوسائل لتطبيق السياسة التجارية التي تناسبها، وتكون هذه السياسة وفقا للنظام الإقتصادي السائد وتتمثل في وسائل سعرية وكمية وتنظيمية نفصلها فيما يلي:

***الفرع الأول: الأدوات السعرية:**

وهي التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الواردات والصادرات وذلك عن طريق:

1-الرسوم الجمركية: وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها، سواء كانت من صادرات أو واردات فالرسم اذا ضريبة على انتقال السلع من الدولة أو اليها، والرسم ينقسم الى رسم على الصادرات ورسم على الواردات.

أما رسم الواردات فينطوي في الواقع على رغبة الدولة التي تفرضه، أما في توفير السلعة في الداخل حتى توفي حاجة الإستهلاك المحلي، وإما في الحصول على مورد مالي.

والرسم على الصادرات رسوم نادرة، غالبا ما تكون في البلاد المنتجة والمصدرة للموارد الأولية باعتبار أن عينها يقع على الخارج وإنما الغالب هو أن تفترض الرسوم على الواردات، وهناك نوعين من الرسوم الجمركية:

-**الرسوم القيمية:** تفرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة فيكفي اطلاع موظف الجمارك على الأوراق الدالة على قيمة السلعة حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.

-**الرسوم النوعية:** تعرض كمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة وعندئذ يكفي اطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة أو حجمها أو وزنها، بغض النظر عن قيمتها، حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب[1].

2-الإعانات: والغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين هذه العانات قد تكو ن في شكل مباشر ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين، أو تكو ن في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية التسهيلات الائتمانية، اتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية[2].

[1] - عادل محمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 245 .

[2] - MICHEL RAINELLI. L'ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE. 6EME EDITION. EDITION LA DECOUVERTE. PARIS. FRANCE. 2002. PAGE .44

3-نظام الاغراق: يتمثل نظام الاغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة انتاجها، أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق، أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية، يمكننا أن نميز ثلاثة أنواع هي:

أ-الاغراق العارض: يحدث في ظروف طارئة، كالرغبة في التخلص من نوع معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

ب-الاغراق القصير الأجل: يأتي قصد تحقيق هدف معين، كالحفاظ على حصة في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة، ويزول بمجرد تحقيق الهدف.

ج- **الاغراق الدائم:** يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قو ي نتيجة حصوله على امتياز انتاج سلعة ما من الحكومة أو نتيجة لكونه عضوا في أعضاء المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج[1].

4- تخفيض سعر الصرف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف هو كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة الى الذهب أو لم يتخذ.

فتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية[2].

ولتخفيض سعر الصرف أسباب عديدة في مقدمتها علاج الإختلال في ميزان المدفوعات، وهذا بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال الى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج[3].

***الفرع الثاني: الأدوات الكمية.**

نحصر أهمها فيما يلي:

1-نظام الحصص: يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) قيمي (مبالغ).

[1] - جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 226.

[2] - راشد البراو ي، **الموسوعة الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 324.

[3] - عبد الرحمان زكي ابراهيم، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الدار الجامعات المصرية، دو ن ذكر سنة النشر، ص 129.

2-الحظر المنع: يعرف الحظر على أنه قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية، كما يكو ن على الصادرات أو الواردات أو كليهما، ويأخذ أحد الشكلين التاليين:

أ-حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

ب-حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

3-**تراخيص الاستيراد:** عادة ما يكو ن تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الإستيراد، الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك[1].

الفرع الثالث: الأدوات التنظيمية.

يمكن تمييز هذه الأدوات، والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق داخله المبادلات الدولية، من معاهدات واتفاقات تجارية واتفاقات الدفع وإجراءات الحماية الادارية والتكتلات الاقتصادية:

أ-المعاهدات التجارية: وتعقدها الدولة مع غيرها من الدو ل من خلال أجهزتها الدبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية، التي تعتبر تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين وتتضمن الإشارة الى الإجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات أو القيم أو بيان المنحنيات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين.

ب-اتفاقات الدفع: وهي اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، ومنه تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاضاة المدفوعات ومتحصلات كل منهما على الأخرى إضافة الى ذلك أنه يحدد العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له.

ج-الحماية الإدارية : وهي تعرف على أنها عبارة عن إجراءات استثنائية تقوم بها السلطة الإدارية بغرض اعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية.

د-التكتلات الاقتصادية الدولية: وتظهر كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية ، وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول وتتخذ العديد من الأشكال أهمها:

[1] - جميل، محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 226-227 .

هـ-منطقة التجارة الحرة: أين تلتزم كل دولة بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية مثل منطقة التجارة الحرة الاوروبية.

و-الاتحاد الجمركي: ويتفق مع سابقه من حيث الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات فيما بين الدول الاعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد على مواجهة الخارج، مثل اتحاد البينيلوكس بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج الذي عقد في لندن في سنة 1944.

ز-الاتحاد الاقتصادي: هو التعاون بين الدول الأعضاء، وإلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية وتحرير حركات رؤوس الأموال وإنشاء مشروعات، كل هذا من أجل انشاء هيكل اقتصادي متكامل بين الدول.

ح-الاندماج الاقتصادي الكامل: إضافة الى الإتحاد الإقتصادي تنشأ سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الإقتصادية ملزمة لجميع الدول مثل السوق المشتركة.

ط-التكتلات الاقتصادية الدولية: كالمجلس الإقتصادي والإجتماعي والوكالة الدولية المتخصصة لمنظمة العمل الدولية ومنظمة التنمية والزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة[1].

[1] - زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 297.

خلاصة الفصل :

من خلال عرضنا لتحرير التجارة رأينا أنها تنطلق من نطاق ضيق في شكل اتفاقات ثنائية ثم تتوسع لتشمل دول أخرى، وبعد ذلك تتوسع إلى مناطق للتبادل الحر ثم اتحادات جمركية لتصل إلى أعلى مراحلها الاتحاد الاقتصادي، ونظرا للتغيرات الحاصلة في نهاية القرن20 بظهور المنظمة العالمية للتجارة و التكتلات الاقتصادية وبروز الأزمة المالية العالمية فقد تميز الاقتصاد الدولي الحديث والسياسات التجارية بجنوح الدول إلى تحرير التجارة في ما بينها في اطار التكتلات الاقليمية والجهوية.

وفي اطار عرضنا لسياسات التجارة بنوعيها الحمائية وسياسات التقيد وحجج أنصار كل منهما والأهداف المتوخاة من كل سياسة، اتضح لنا أن السياسة التجارية إنما تعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد في هذه الدولة، كذلك أن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق مستوى أعلى من التشغيل، تحقيق الأمن الغذائي...الخ، لا يتأتى إلا بالتكامل بين مختلف السياسات الإقتصادية بصفة عامة وبينها وبين السياسة التجارية بصفة خاصة.

كما تطرقنا الى تطور النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية، فلاحظنا أن مضمون نظرية التجارة الخارجية في صيغتيها القديمة والحديثة هو أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتفوق في إنتاجها نسبيا، كذلك رأينا أن نفقات النقل وقانون تناقص الغلة يعملان على تحديد التبادل الخارجي، زيادة على ذلك أن اختلاف نسب عوامل الإنتاج كثيرا ما يؤدي إلى تخصص الأقاليم في إنتاج سلعة بالرغم من عدم توافر العوامل الأخرى.

في نظرية التجارة الخارجية يفترض سريان مبادئ المنافسة الحرة، إلا أنه في حقيقة الأمر نعلم استحالة ذلك في الحياة الاقتصادية، وهذا راجع لظروف الإنتاج التي تسودها مبادئ الاحتكار ومبادئ المنافسة، بل تخضع أغلب فروع الإنتاجية للمنافسة الاحتكارية، وفي ظل هذه الأنظمة تتغير ظروف التصدير والاستيراد.

لقد ارتبطت الدعوة إلى تحرير التجارة على المستوى الدولي بالمنافع التي تنجم عن التخصص وتقسيم العمل ومنافع المنافسة والتقدم التقني المرتبط بها، كذلك ارتبطت بالمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة الجات، ومع تزايد دور هذه المنظمات في الاقتصاد الدولي وخاصة النقد الدولي والجات ثم المنظمة العالمية للتجارة أدى الى التأثير على السياسات التجارية للدول النامية، خاصة تلك المطبقة لمختلف برامج التعديل الهيكلي والطامحة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الثالث:

أزمة الطاقة العالمية و أثرها على التجارة الخارجية

تمهيد

لقد أضحى العالم بعد أزمة امدادات الغاز التي اعقبت الحرب الروسية– الا وكرانية في قبضة أزمة طاقة كبيرة لا تزال آثارها تزعزع استقرار اسواق الطاقة الرئيسية وتحدث عواقب وخيمة على العديد من دول العالم، سيما منها الأوروبية التي فشلت في تنسيق التدابير العاجلة لمواجهة حالات الطوارئ الاقتصادية المعقدة وللتخفيف من تبعات الأزمة أحدثت الحرب الروسية– الاوكرانية أزمة طاقة عميقة وسريعة التطور، صنفت الأسوأ منذ عام 1792، إذ تعيش أسواق الطاقة العالمية حاليا إحدى أكبر أزمات شح الإمدادات، في وقت بدأ فيه الحديث عن دخول الاقتصاد العالمي حرب طاقة ثالثة. كان هذا الوضع بمثابة بوتقة للاتجاهات الأخيرة في سوق الطاقة والذي شهد خلال السنتين السابقتين تقلبات شديدة في الأسعار على إثر تفشي جائحة كوفيد17. ولتحليل ذلك قسمنا الفصل إلى مبحثين هما:

- المبحث الأول : أزمة الطاقة العالمية.
- المبحث الثاني : مؤشرات ازمة الطاقة العالمية على التجارة الخارجية.

المبحث الأول : ماهية أزمة الطاقة العالمية

المطلب الأول : مفهوم أزمة الطاقة العالمية

تعريف أزمة الطاقة :

هي الصعوبات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد العالمي في الحصول على موارد الطاقة. وهو ما تجلى في آخر التطورات لأسعار النفط في السوق الدولية، حيث تجاوز سعر برميل النفط سقف الـ100 دولارا للبرميل سنة 2022، وهو معدل جديد يعكس مدى الأزمة التي تمر بها سوق النفط ، من حيث عدم تلبية العرض للطلب الآخذ في التزايد، وكذلك أسعار الطاقة التي تربك حسابات الدول المستهلكة ووجود حالة من الضبابية بشأن مستقبل أسعار السلع والخدمات في السوق الدولية.

المطلب الثاني : أسباب أزمة الطاقة العالمية

منذ أزيد من أربعة عقود، عززت روسيا وبالتعاون ن مع دو ل أوروبا وبالتحديد ألمانيا، نفسها كأكبر مزود للطاقة وخاصة الغاز الطبيعي اللازم لتوليد الطاقة الكهربائية والتدفئة، اذ بلغت حصة روسيا من الغاز الطبيعي قرابة 41% من إجمالي استهلاك أوروبا للغاز سنويا في 2019، وبأكثر من 195 مليار متر مكعب سنويا. وكانت روسيا تمد أوروبا يوميا بمتوسط مليوني برميل من النفط الخام، وقرابة 1.1 مليو ن برميل يوميا من المشتقات، قبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

وتعد روسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة والسعودية بمتوسط يومي 11 مليو ن برميل. لكن إمدادات روسيا من الغاز الطبيعي تراجعت على خلفية الحرب الروسية– الاوكرانية بنسبة فاقت 91%، وربما ترتفع إلى 71% بعد الإعلان عن تسرب للغاز في أهم أنبوبين حاليين يزودان أوروبا بالطاقة، كما يفيد بذلك تقرير الأناضول، الذي لفت إلى أنه بحلو ل نهاية العام الجار ي ستدخل حزمة عقوبات أوروبية بحق روسيا تشمل صناعة النفط عبر حجب واردات النفط البحرية والمشتقات كذلك. وإزاء هذا الوضع، تحولت إمدادات الطاقة الروسية الغاز والنفط تدريجيا شرقا نحو أسواق آسيا، التي أعجبت بالأسعار المنخفضة التي قدمتها موسكو على النفط الخام بالتحديد، وفي الأثناء، بدأ قادة الاتحاد الأوروبي وبريطانيا في البحث عن مصادر بديلة للطاقة.

كما أن الإضطرابات المناخية التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية مما أدت إلى غلق مصافي النفط ، وزيادة في الإستهلاك مقدارها 3.5 %

- **ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية:**

أثرت الإستثمارات الأمريكية في إنتاج النفط الصخري وزيادة حجم استغلاله كطاقة مركزية لتسيير اقتصادها، تأثيرا مباشرا على حجم الطلب العالمي على الغاز المسال بصفة خاصة، وكانت أكثر الدول تضررا بتزايد الإنتاج الأمريكي في الغاز المسال، كل من قطر، الامارات وسلطة عمان.

كما أحدثت هذه الإستثمارات زيادة في حجم العرض أثر ذلك على تسارع هبوط أسعار النفط .

- **الدخل الفردي:** يؤثر مستوى دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا ، حيث كلما ارتفع دخل الفرد كلما ارتفع حجم استهلاكه من الطاقة بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد في كل من الدول الصناعية والدول النامية.

- **أسعار الطاقة:** يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع سعر الطاقة، إلا أن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين أساسيان هما: بدائل الطاقة، ومرونة الطلب السعرية، إلا أن تأثير هذين العاملين يكون في الأجل الطويلة حيث يصعب في الأجل القصيرة إحلال مصدر للطاقة محل أخر.

- **بنيان الناتج القومي:** إن الدول الصناعية تستهلك نحو عشرة أضعاف ماتستهلكه الدول النامية من الطاقة ويرجع ذلك أساسا إلى احتلال الصناعة مركز هاما في بنيان الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة ،خاصة بالنسبة لصناعات، الحديد والصلب والألمنيوم والكيماويات والبتروكيماويات ومواد البناء، بالمقارنة ببنيان إنتاج الدول النامية الذي يتميز بسيطرة القطاعات الأولية عليه، مثل الزراعة والاستخراج والتي ينخفض استهلاك الطاقة فيها.

- **النمو الاقتصادي:** إن زيادة النمو الاقتصادي تصاحبه دائما زيادة في الاستهلاك النفطي،نتيجة لزيادة الطاقة الإنتاجية، وخاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل والذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى باعتباره موردا للطاقة وكذلك موردا للمواد الأولية.

كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب، وهذا كله يؤثر على هذا النمو، وبهذا فإن العلاقة بين هذين العاملين متداخلة، فكل عامل يؤثر في الآخر.

- **المناخ:** يعتبر عامل المناخ عاملا مهما في تأثيره على الطلب على الطاقة ، وينجم هذا التأثير عن مقدار تغير درجة الحرارة على مدار السنة، حيث يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء عن الدول معتدلة المناخ، وكذلك يرتفع الطلب في حالة الكوارث الطبيعية كإعصار كاترين الذي

ضرب الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005، و الذي كان له الأثر الكبير على زيادة الطلب العالمي من البترول.

المبحث الثاني : مؤشرات أزمة الطاقة على التجارة الخارجية

المطلب الأول: العرض والطلب على الطاقة

باعتبار مصادر الطاقة أو الطاقة نفسها أصبحت سلعة مثل أي السلع تباع وتشترى في الأسواق، وبعقود بيع وشراء قصيرة وطويلة الأجل، فإنها بالضرورة تصبح خاضعة لقانون العرض والطلب، تملك أسواقها الخاصة بها، ولها أسعار متقلبة ومتغيرة باستمرار.

أولا: العرض في السوق الدولية للطاقة

1- تعريف عرض الطاقة:

يقصد بلفظ العرض في التحليل الاقتصادي بالكمية التي يعرضها المنتجون للبيع في السوق من سلعة معينة عند ثمن معين وفي فترة زمنية معينة، ولا يتغير هذا المفهوم عندما يتعلق الأمر بالطاقة.

إن مصطلح عرض الطاقة يعني حجم إمدادات الطاقة الأولية في السوق الدولية، وينشأ العرض عادة من المنتجين الذين يسعون بطبيعة الحال لتصريف منتجاتهم من المادة الطاقوية ، واسترداد تكاليف إنتاجهم مع تعظيم الأرباح قدر الإمكان.

2- تحليل عرض الطاقة:

يتم تحليل عرض الطاقة الدولي وفق عدة سيناريوهات التي تكشف وتنبؤ بحجم الإمدادات العالمية من مختلف المصادر الطاقوية، ومن أبرز هذه السيناريوهات نذكر[1] .

أ- سيناريو السياسات الجديدة:

يتضمن سياسات الطاقة الحالية وكذلك تقييم النتائج المحتملة في حالة تنفيذ السياسة المعلنة.

ب-سيناريو التنمية المستدامة:

[1] Behram N. Kursunoglu et al., **Economics and Politics of Energy,** Plenum press, New York, USA, 1996, p65-72

يحدد نهج متكامل لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن تغير المناخ، جودة الهواء والوصول العالمي إلى الطاقة الحديثة.

ومن المتوقع أن تحدث زيادة كبيرة في الطلب على الطاقة في السنوات المقبلة بسبب النمو السكاني والتنمية الاقتصادية ويمر كثير من سكان العالم في الوقت الحاضر بتحولات كبيرة في أسلوب الحياة مع انتقال اقتصادات بلدانهم من اقتصاد الكفاف إلى قاعدة صناعية أو خدمية . وستحدث أكبر زيادة في الطلب على الطاقة في البلدان النامية التي يتوقع أن ترتفع حصتها من استهلاك الطاقة العالمي من 46 في المائة إلى 58 في المائة بين عامي 2014 و 2030، ولكن أرقام الاستهلاك الفردي ربما تظل أقل مما هي عليه في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

والمتوقع أن يزيد استهلاك الطاقة في البلدان النامية بمعدّل سنوي 3 في المائة بين عامي 2014 و2025. وأما البلدان الصناعية فقد وصل اقتصادها مرحلة النضج ويتوقع أن يكون نموها السكاني ضئيلاً نسبياً ولهذا فإن المتوقع أن ينمو طلبها على الطاقة بمعدل 0.9 في السنة، وهذا طبعاً يرجع إلى أن نقطة البداية كانت عالية. وتتوقع الإسقاطات أن يتجاوز استهلاك الطاقة في الأقاليم النامية ما هو عليه في الأقاليم الصناعية عام 2022. وستكون نصف الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة عام 2030 مطلوبة لتوليد الطاقة ونسبة الخُمس لاحتياجات النقل – وأغلبها في شكل وقود نفطي.

وسيكون جزء كبير من زيادة الطلب على الطاقة راجعاً إلى النمو الاقتصادي السريع في الاقتصادات الآسيوية، وخصوصاً في الصين والهند. والمتوقع أن يزيد الطلب على الطاقة في بلدان آسيا النامية بمعدل سنوي 7.3 في المائة أي أعلى بكثير مما يحدث في أي إقليم آخر. والمتوقع أن يزيد استهلاك الطاقة في آسيا بأكثر من الضعف في العشرين عاماً المقبلة وأن يمثل نحو 65 في المائة من مجموع زيادة الطلب على الطاقة في جميع البلدان النامية. ورغم أن استهلاك الطاقة في البلدان النامية في الأقاليم الأخرى سينمو بمعدل أبطأ مما هو عليه في آسيا فإن المعدلات ستتجاوز المتوسط العالمي كما هو متوقع. وإذا كانت جميع الأقاليم ستؤدي دوراً في عرض الطاقة والطلب عليها في المستقبل فإن الزيادة الضخمة في الاستهلاك المتوقعة في آسيا تجعل لهذا الإقليم أهمية كبيرة في تطور قطاع الطاقة في المستقبل.

وتأتي الأغلبية العظمى من الطاقة العالمية من موارد غير متجددة هي النفط والفحم والغاز (الشكل 2). ونسبة 13 في المائة فقط من الطاقة العالمية هي التي تستمد من موارد متجددة، ومنها نسبة 6.10 في المائة من متجددات قابلة للاحتراق ومن الفضلات المترلية المتجددة. وأما بقية الطاقة المتجددة فتأتي من المياه وحرارة الأرض والشمس والرياح ومن حركة المد والجزر والأمواج.

وتفيد إسقاطات استهلاك الطاقة العالمية بين عامي 2004 و 2030 أن الوقود الأحفوري سيقدم أكبر جزء من الزيادة، وأن المصادر النووية وغيرها من المصادر لن تقدم إلا مساهمات بسيطة نسبياً من حيث الأرقام المطلقة. (الشكل 3 والجدول 1).

الشكل 1

مجموع استهلاك الطاقة التجارية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من البلدان، 1990-2030*

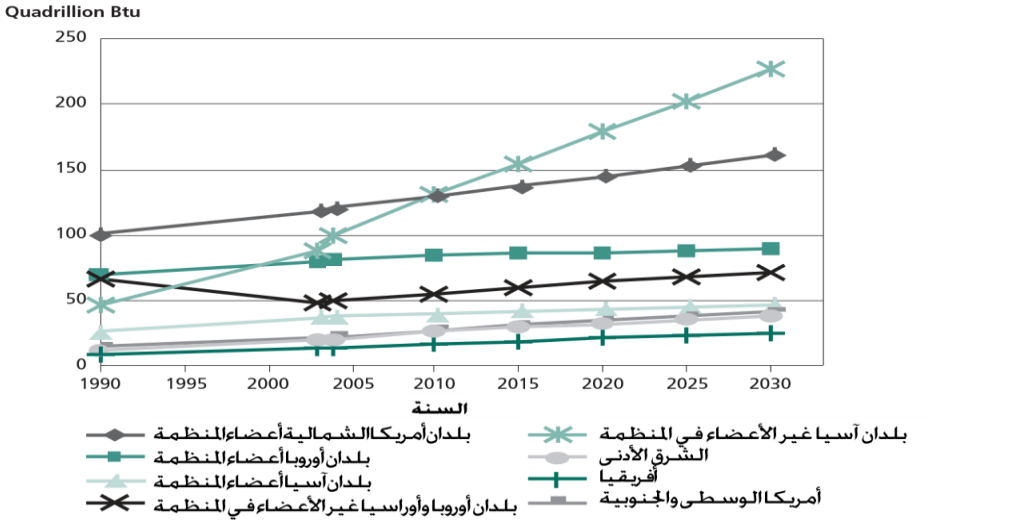

* إسقاطات بعد عام 2004
ملاحظة: لا يشمل الكتلة البيولوجية التقليدية
المصدر: EIA, 2007

الجدول 1

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة EIA, 2007

مجموع استهلاك الطاقة التجارية في العالم بحسب الأقاليم وأنواع الوقود، 1990 - 2030 (Quadrillion Btu)

الأقاليم/المصادر	السنة			النمو		
الإقليم	**1990**	**2004**	**2010**	**2020**	**2030**	**النمو السنوي٪ 2004–2030**
بلدان أمريكا الشمالية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	100.8	120.9	130.3	145.1	161.6	1.1
بلدان أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	69.9	81.1	84.1	86.1	89.2	0.4
بلدان آسيا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	26.6	37.8	39.9	43.9	47.2	0.9
بلدان أوروبا و أوراسيا غير أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	67.2	49.7	54.7	64.4	71.5	1.4
بلدان آسيا غير أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	47.5	99.9	131.0	178.8	227.6	3.2
الشرق الأدنى	11.3	21.1	26.3	32.6	38.2	2.3
أفريقيا	9.5	13.7	16.9	21.2	24.9	2.3
أمريكا الوسطى والجنوبية	14.5	22.5	27.7	34.8	41.4	2.4
مجموع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**197.4**	**239.8**	**254.4**	**275.1**	**298.0**	**0.8**
مجموع البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**150.0**	**206.9**	**256.6**	**331.9**	**403.5**	**2.6**
المصادرالنفط	136.2	168.2	183.9	210.6	238.9	1.4
الغاز الطبيعي الفحم	75.2	103.4	120.6	147.0	170.4	1.9
الوقود النووي	89.4	114.5	136.4	167.2	199.1	2.2
أنواع أخرى	20.4	27.5	29.8	35.7	39.7	1.4
	26.2	33.2	40.4	46.5	53.5	1.9
مجموع العالم	**347.3**	**446.7**	**511.1**	**607.0**	**701.6**	**1.8**

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة EIA, 2007.

الشكل 2

حصة مختلف أنواع الوقود في مجموع إمدادات الطاقة الأولية في العالم عام 2020 (%)

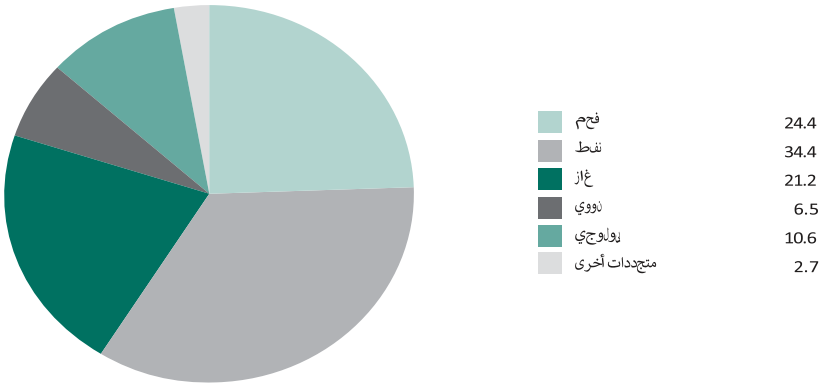

المصدر: IEA, 2007a

الشكل 3

مجموع استهلاك الطاقة التجارية في العالم بحسب مصادرها عام 2004، وإسقاطات عام 2030

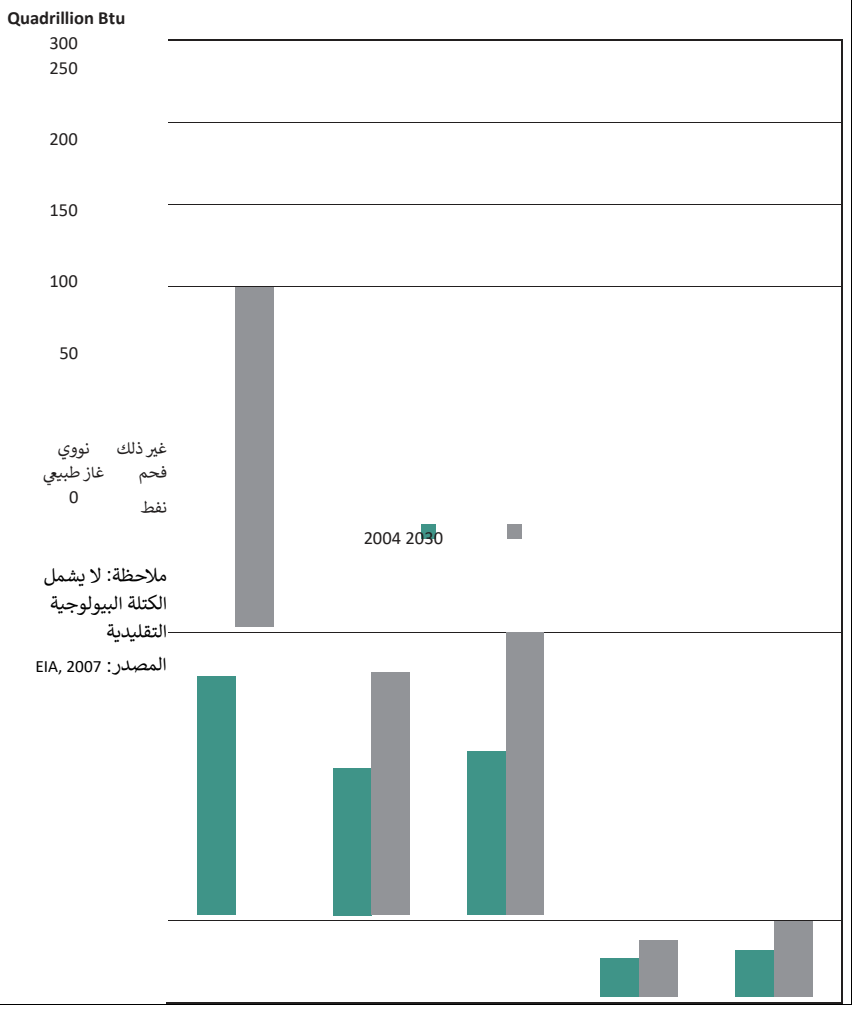

ملاحظة: لا يشمل الكتلة البيولوجية التقليدية

المصدر: EIA, 2007

المصدر : الوكالة الدولية للطاقة

وبالأرقام النسبية يُحتمل أن يحدث أكبر تغير في الغاز والفحم وأن تصل الزيادات فيهما إلى 65 و74 في المائة على التوالي. والمتوقع أن يزداد استهلاك النفط بنسبة 42 في المائة في حين أن المصادر النووية

والمتجددة، التي تنطلق من نقطة أقل بكثير، ستزداد بنسبة 44 و61 في المائة على التوالي. وستتحدد المساهمات النسبية التي تقدمها مختلف المصادر بحسب الاتجاه الذي تسير فيه السياسات وعلى ذلك ينبغي النظر إلى الإسقاطات على أنها أساساً نقطة بداية لمزيد من المناقشة.

ثانيا: الطلب في السوق الدولية للطاقة

1- مفهوم الطلب على الطاقة:

إن الطلب على الطاقة يمكن أن يتوافق مع كمية الطاقة المطلوبة في بلد ما أي الطلب على الطاقة الأولية ،أو إلى كمية توريدها إلى المستهلكين أي الطلب النهائي على الطاقة.

يتميز الطلب على الطاقة بوجود علاقة بين السعر أو الدخل أو بعض المتغيرات الاقتصادية وكمية الطاقة، سواء للاستعمال الوسيطي أو النهائي، ويكون موجودا قبل اتخاذ قرار الشراء، والطلب يشير إلى: الكميات التي سيتم شرائها عند أسعار معينة، وإلى أي درجة تؤثر تقلبات الأسعار على تغير الكميات المطلوبة.

2- تحليل الطلب على الطاقة

من وجهة نظر الاقتصاد فإن مبدأ تقدير وتحليل الطلب على الطاقة ليس مختلفا عن أي سلعة أخرى، لكن يستخدم طرق مختلفة للتحليل ولعل أبرزها التحليل الوصفي، التحليل العاملي (التفكيكي)، والتحليل القياسي.

التحليل الوصفي: يعتمد على 3 مؤشرات بسيطة وشائعة الاستخدام، وتستخدم لوصف التغير في الطلب أو علاقته مع متغير اقتصادي اخر، وهذه المؤشرات هي معدل النمو، مرونات الطلب وكثافة الطاقة.

التحليل العاملي(التفكيكي): المؤشرات البسيطة تناقش وتحلل طبيعة التغير في الطلب على الطاقة أو استخدامها، لكنها لا تفسر السبب الكامن وراءه، وللحصول على أفضل فهم لاستخدام الطاقة ومتطلباتها في المستقبل فمن المهم فهم العوامل السببية، وهنا نستعمل طريقة التفكيك التي تحاول تحديد المتغيرات في الطلب على الطاقة الناشئ عن عدد من العوامل شائعة الاستخدام، وهي التغيرات في النشاط الاقتصادي (أثر النشاط)، التغير في كفاءة استخدام تكنولوجيا الطاقة (أثر الكثافة)، والتغير في هيكل الاقتصاد (الأثر الهيكلي).

التحليل القياسي: يعتمد هذا المنهج التحليلي على الأسس الاقتصادية للطلب على الطاقة، ويحاول الأسلوب القياسي صقل الأسس الاقتصادية للطلب على الطاقة باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات

النمذجة، مما يؤدي إلى مستويات متفاوتة من الفعالية، وباستعمال الاختبارات الإحصائية والقياسية، يتم طرح النموذج في شكله النهائي.

المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار الطاقة على مؤشرات التوازن الخارجي(حالة الجزائر).

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات الأكثر تأثرا بأسعار الطاقة بحيث ان أي تغير في أسعارها من شانه التأثير على متغيرات التوازن الاقتصادي ولمعرفة ذلك سوف نتطرق الى المؤشرات التوازن الخارجية كل على حدة

أولا: أثر تغير اسعار الطاقة على معدل الاستثمار الاجنبي المباشر

مع مطلع 2000 قامت الدولة الجزائرية بعد اصلاحات اقتصادية من اجل استقطاب الاستثمار الاجنبي من جهة وكذلك لتعزيز سبل الاستثمار المحلي من جهة اخرى وذلك من خلال اصدار نصوص تشريعية جديدة لتشجيع الاستثمار بحيث يعتبر من الادوات الاساسية المستعملة لتمويل التنمية الاقتصادية , كما ان الجزائر تستقطب عديد الدول من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر ولعل من اهمها دول الاتحاد الاوروبي، الولايات المتحدة الامريكية، بعض الدول العربية.

بعد الانتعاش الذي شهدها التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر التي قدرت ب 478.3 مليار دولار في عام 2010 ، ولم يكن هذا التطور بفعل زيادة حقيقية في حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ،وانما بفعل رؤوس الأموال الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر، مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من الازمة الاقتصادية العالمية توقع البعض استمرار هذه التدفقات المالية في تزايد، الا ان ازمة الديون السيادية وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية قد أدت الى ثبات نفسي في تلك التدفقات.

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر عملية من عملية التنويع الاقتصادي اذ يساهم في القطاع الاقتصادي فبارتفاع اسعار النفط وتوفر وفرات مالية تخلق الدول المصدرة للنفط خطط تنموية ومشاريع استثمارية من شانها تجذب مستثمرين اجانب، والجزائر كغيرها من البلدان النفطية فتحت ابواب الاستثمار واعطت ضمانات وتسهيلات لتشجيع تدفق رؤوس الاموال .

ثانيا: أثر تغير اسعار النفط على رصيد الميزان التجاري:

عرف رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال سنوات الالفية فترات فوائض وفترات عجز وهذا التباين مرتبط ارتباطا وثيقا مباشرة بالسوق النفطية وما يطرا عنها من تغيرات في الاسعار والجدول الموالي يوضح حالة

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الصادرات	57,09	72,89	71,74	64,87	60,13	34,57	29,31	34,57	41,11	35,31	21,93
الواردات	38,89-	44,89-	51,57-	54,99-	59,67-	52,65-	49,44-	48,98-	48,57-	44,63-	35,55-
رصيد الميزان التجاري	18,20	28,00	20,17	9,88	0,46	18,08-	20,13-	14,41-	7,46-	9,32-	13,62-

جدول(01) تطور الميزان التجاري الجزائري خلال 2013-2023 * الوحدة بمليار دولار امريكي

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي لبنك الجزائر (سنوات مختلفة)

يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات و الواردات ، والمنحنى الموالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة

المنحنى01 تطور التجارة الخارجية للجزائر الفترة 2013-2023

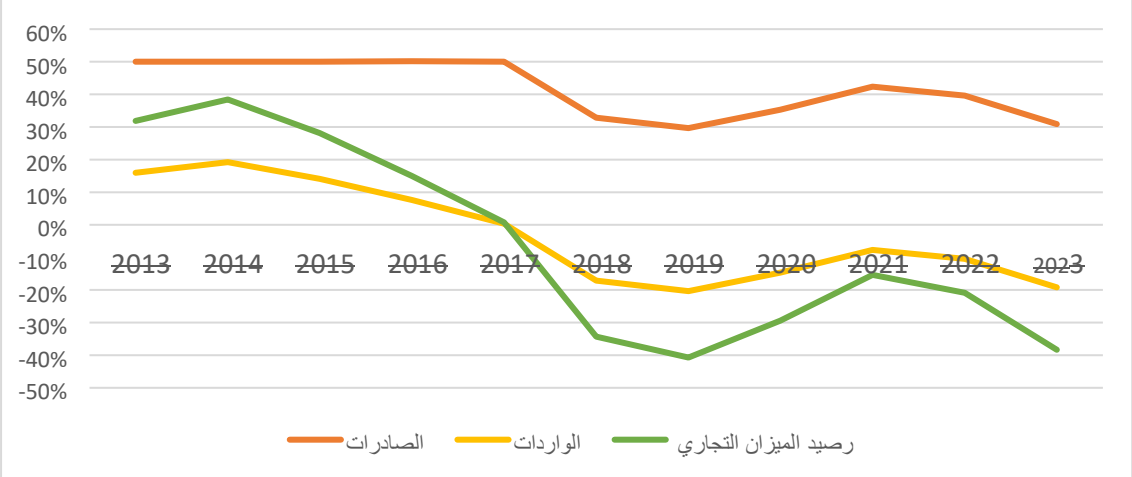

المصدر: من اعداد الطلبة استنادا على معطيات الجدول رقم 01

نلاحظ من خلال المنحنى رقم 02 ان الميزان التجاري من خلال السنوات(2013-2014-2015-2016) عرف فوائض متتالية وذلك راجع لحالة الاستقرار التي عرفتها السوق النفطية ،ومع انهيار أسعار النفط في الازمة النفطية سنة 2017 تراجعت الفوائض الى مادون المليار دولار لتدخل البلاد في حالة العجز لميزانها التجاري للسنوات التي تلت 2017، حيث بلغت عام 2020 الى مادون الصفر بمبلغ -13,62 مليار دولار وهذا مادفع بالبلاد الدخول بجملة من السياسات للتخفيض من الواردات وبالتالي التقليل من العجز في الميزان التجاري ,على هذا الأساس يمكن ان نقول ومهما يكن ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد هش لايتحمل الصدمات الخارجية وذلك لاعتماده في الصادرات على مورد واحد وان أي تغير في سعره في الأسواق العالمية مباشرة يحمل معه مخاطر للاقتصاد الجزائري كذلك بتقلب سعر الذهب من جهة وسعر الصرف من جهة أخرى ،الجزائر تبيع النفط بالدولار الأمريكي والاشكالية ان اغلب وارداتها من منطقة الأورو وهذا ما يجعلها تحت سيطرة وهيمنة تقلبات أسعار النفط.إلا ان أسعار النفط شهدت ارتفاعا تدريجيا إثر الأزمة الاكرانية .

ثالثا: أثر تغير اسعار النفط على المديونية الخارجية:

استطاعت الجزائر خفض مديونيتها الخارجية الى مستويات لم تعدد تهدد استقرار الاقتصاد الجزائري حاليا ، مستفيدة من ظروف خارجية تمثلت في ارتفاع اسعار النفط وبالتالي زيادة الجباية البترولية، حيث بدأت ترتفع مستوياتها من سنة الى اخرى، هذا ما مكن الجزائر من التخلص من شبح المديونية الخارجية وهذا عن طريق تسديد الديون المسبق او تحويلها الى استثمارات، وبعد الازمة المالية العالمية اصبحت الجزائر من دولة مدينة الى دائنة وهذا راجع الى البحبوحة المالية التي كانت تزخر بها وهذا ما وصل بها

الى احتياط صرف وصل سنة 2013 الى مبلغ 194,71 مليون دولار. والجدول الموالي يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر للفترة 2013 –2023

جدول(02) تطور المديونية الخارجية للجزائر2013–2023 الوحدة: مليار دولار امريكي

السنة	اجمالي المديونية الخارجية	خدمة الدين العام
2013	5,560	667,0
2014	4,405	615,4
2015	3,637	844,0
2016	3,396	520,0
2017	3,735	273,0
2018	3,021	471,2
2019	3,849	281,3
2020	3,989	249,0
2021	4,006	273,7
2022	3,832	259,6
2023	3,470	238,4

المرجع: من اعداد الطالب بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي لبنك الجزائر (سنوات مختلفة).

مع ارتفاع اسعار النفط وتزايد الفوائض النفطية اتخذت الحكومة الجزائرية بقرار يقضي الى تسديد الديون بشكل مسبق وهو ما خفض قيمتها الى نسبة 47.3 مليار دولار امريكي عام 2020 ولتوضيح أكثر لدينا المنحنى الموالي رقم 02 يبين تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2010 –2020.

منحنى رقم 02 تطور المديونية الخارجية للجزائر" 2013–2023"

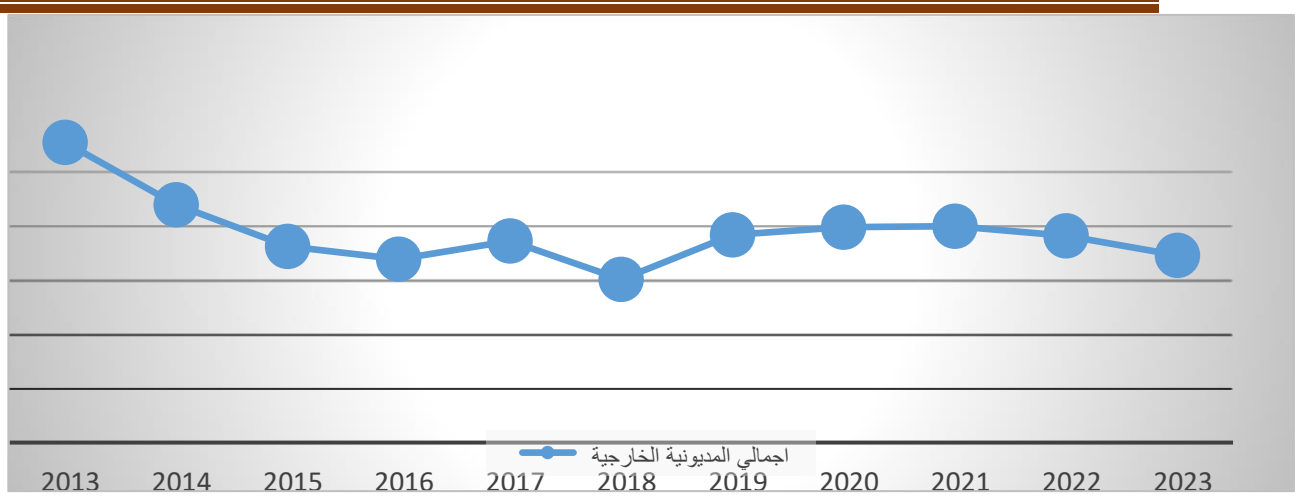

المصدر: من اعداد الطلبة استنادا على معطيات الجدول **02**

يمكن ملاحظة تراجع حجم المديونية الخارجية للجزائر حيث نتج هذا الانخفاض الكبير من جراء تزايد الإيرادات المالية المحققة من ارتفاع أسعار النفط ، كما ان الجزائر قامت بتبني بسياسة محكمة في استعمال الفوائض المالية لإدارة ديونها الخارجية وذلك باتباع سياسة التسديد المسبق للديون.

خلاصة الفصل:

وكخلاصة للفصل من خلال دراسة أثر صدمات أسعار الطاقة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري في الفترة يمكن القول ان الجزائر تتأثر بشكل مباشر وكبير بتقلبات أسعار النفط حيث يعتبر القطاع النفطي القطاع المهيمن على نشاط الاقتصاد الكلي في الجزائر حيت في فترة الارتفاع تقوم بتوظيف الفوائض المالية المتراكمة التي لديها لزيادة الانفاق ودعم المدخرات والعكس في الانخفاض تقوم بإجراءات حمائية ظرفية غير مجدية وكلتيهما قائمين على استراتيجيات غير واضحة المعالم لذا من الضروري الخروج من هاته التبعية والبحث عن بدائل كفيلة للحد من تقلبات الأسعار في سوق الطاقة العالمي[1]

خاتمة

إن واقع حال سوق الطاقة اليوم مضطرب وغامض، إذ تسوده حالة من عدم اليقين والضبابية، ففي حين أن الأزمة الأوكرانية لم تنته بعد، فإن المناقشات المتعلقة بإمدادات الطاقة ومستقبل التحول الطاقوي تقدم بالفعل بعض الدروس الهامة بشأن الفجوة بين السياسة وأسواق الطاقة، وما يرتبط بها من تداعيات على المستوى الوطني والعالمي. لقد كشفت أزمة إمدادات الغاز وفق رؤية الدول الاوروبية عن الحاجة إلى اتباع نهج متكامل يتعين بموجبه تنسيق التدابير المتخذة للتخفيف من آثار الأزمة، ووضع سياسات مناسبة وأُطر تنظيمية وآليات تحفيزية للتوجه نحو الطاقات النظيفة.

تبعا لذلك فإن تزايد الطلب على الطاقات الأحفورية وارتفاع أسعار الغاز بعد الحرب الروسية الاكرانية يمكن أن يدفع نحو تحقيق المزيد من التقدم في مجال التحول الطاقوي بالنظر إلى الوفرة المالية التي حققتها الدول المصدرة ، وهو ما قد يشجع على الاسراع في تجسيد مشاريع الاستثمار في الطاقات المتجددة جنبا إلى جنب مع توظيف متكامل ومترابط لموارد المحروقات من أجل: ضمان انتقال طاقوي سلس، رفع كفاءة استغلال الموارد الطاقوية والمداخيل المتأتية منها، الحفاظ على الحصة السوقية الخارجية وتعزيز وضع الشريك الموثوق.

ويعد السوق الدولي للطاقة قطاعا جد ديناميكي ومعقد، بحيث يلعب دوار حاسما في تشكيل اقتصاديات دول العالم.

من خلال معالجة الفصل الأول تم التعرف على الإطار النظري للطاقة العالمية الذي بين لنا أشكال الطاقة وأبرز مصادرها، كما قمنا بدارسة تاريخ إستخدام الطاقة ، ثم تطرقنا لأهم الهيئات الدولية الفاعلة في الطاقة.انتقلنا بعدها إلى الطاقات الاحفورية مفهومها، أنواعها ومكانتها العالمية ، ثم تطرقنا للطاقات المتجددة مفهومها، أنواعها ومكانتها.

وتوصلنا في ختام الفصل الأول إلى بضعة من **النتائج**، ومنها أن السوق الطاقة العالمي يعتمد مصادر الطاقة الناضبة تمثل أهم مصدر طاقوي واستراتيجي في الاقتصاد الدولي، وأبرزها النفط، الغاز الطبيعي والفحم، وتملك أكبر نسبة تداول بين المصادر بما يقارب 80% من إجمالي عرض الطاقة الدولي لسنة 2022، وما يميزها هو الارتفاع المستمر في الطلب عليها، وهذا ما أدى إلى ظهور عدة مشاكل كارتفاع الأسعار، محدودية الاحتياطيات واحتمال نضوب هذه المصادر وفي مقدمتها النفط، ويعود ذلك نتيجة الاستعمال المفرط لها.

كما تم التوصل إلى أن المنظمات والتكتلات الدولية للطاقة تملك أهدافا مشتركة، وتسعى إلى تحقيق الاستقرار في السوق عن طريق التنسيق والتعاون بين الأعضاء، تبادل المعلومات، الخبرات

والتكنولوجيا الحديثة بهدف التطوير المستمر في هذا القطاع ، كما تؤكد على حماية المصالح الدولية الفردية والمشتركة، مع الحرص على توفير الظروف الملائمة لتنمية هذا المجال، والسعي من أجل توفير الإمدادات النفطية بأسعار معقولة وعادلة لتلافي أزمة الطاقة العالمية.

حيث توقعت منظمة الطاقة الدولية ارتفاع الطلب على النفط، الغاز والفحم، مع تحقيق زيادة في مستويات الطلب على مصادر الطاقة المتجددة ، بسبب إتباع سياسيات جديدة من قبل اغلب البلدان والتي تهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية، ومن أجل التكيف مع عدم استقرار أسواق مصادر الطاقة الرئيسية. أما بالنسبة للفصل الثاني، تطرقنا إلى الإطار النظري للتجارة الخارجية ،حيث تعرضنا في المبحث الأول لماهية التجارة الخارجية ،مفهومها أسباب قيام التجارة الخارجية ، العوامل المؤثرة بالتجارة الخارجية. وفي المبحث الثاني تطرقنا لنظريات التجارة الخارجية و في المبحث الثالث تطرقنا لسياسات التجارة الخارجية.

وفي الفصل الثالث حاولنا الإجابة على الإشكالية المحورية المطروحة، والمتمثلة أساسا في ماهي تداعيات أزمة الطاقة العالمية على التجارة الخارجية. تطلب منا ذلك طرح ومعالجة اخر الاحصائيات حول مصادر الطاقة الرئيسية، فقمنا بداية بمعالجة وتحليل بيانات الاحتياطيات والإنتاج لكل من النفط، الغاز الطبيعي والفحم، ومن ثم انتقلنا إلى دراسة الاستهلاك لهذه المصادر. أما بعدها فقمنا بتسليط الضوء على أهم العوامل والأحداث المؤثرة على العرض والطلب بسوق الطاقة العالمي، وأثرها على مصادر الطاقة بالعقد الأخير.

إختبار الفرضيات :

كما تجدر الإشارة إلى أنه ابتداء من سنة 2022 عرفت أسواق الطاقة العالمية ارتفاعا محسوسا حيث وهذا ما أدى إلى تضاعف قيمة فاتورة الدول المستوردة نظرا لعدم وجود بديل للطاقة الاحفورية خاصة النفط في الأجل القصير و بالتالي معدل التبادل الدولي أصبح في صالح الدول المصدرة للنفط بحيث كانت أكبر مستفيد من ارتفاع أسعار الطاقة ، مما أدى إلى تضاعف قيمة صادارتها منها وبالتالي تحقيق ميزان مدفوعات إيجابي وهو ما يثبت صحة الفرضية الاولى.

إن الأحداث والوقائع الاقتصادية العالمية الأخيرة، كالحرب الروسية–الأوكرانية وقبلها جائحة كورونا كانا عاملين أساسين في حدوث اضطرابات بالسوق الدولية للطاقة ، واختلال العرض والطلب على موارد الطاقة العالمية. وكذلك عدم الاستقرار السياسي والأزمات الدولية أثرت بشكل ملحوظ على سوق الطاقة الدولي

للتجارة الخارجية الأثر البالغ على الجوانب الإقتصادية للدول من خلال مساهمتها في تحقيق النمو الإقتصادي عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتوسيع أحجام السوق لتصريف منتجات الدول

وكذا مساهمتها في انتقال الأفكار والتكنولوجيات الحديثة، وكذلك طرق الإنتاج والتسيير المتقدمة، زيادة على ذلك انتقال رؤوس الأموال و الإستثمارات الأجنبية إلى الدول الناشئة وهو ما يعزز فرصها في إقامة صناعات جديدة وتحفيز نموها، كما تعتبر التجارة سلاحا فعال ضد الإحتكار، كونها تعتبر مشجعا للمنتجين المحليين قصد تطوير إنتاجهم ومواجهة المنافسة الأجنبية، وهذا ما يساهم في إبقاء أسعار وتكاليف السلع الوسيطية ونصف المصنعة المستعملة في الإنتاج المحلي منخفضة.

تؤثر الصادرات في النمو الإقتصادي من خلال زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة وتنويع الأسواق وتوسيعها ، وكذلك الواردات فهي تدعم النمو الإقتصادي من خلال توفير مستلزمات الإنتاج وزيادة التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

كما ان تقلبات أسعار الطاقة تسهم في تحديد معدل التبادل الدولي بشكل طردي فإرتفاع أسعار الطاقة يزيد في إيرادات الدول المصدرة مما يساعدها في إستراد سلع أخرى يعتمد إنتاجها على الطاقة المستورة فيشكل لنا تناسب طردي والعكس صحيح وهو ما يثبة صحة الفرضية الثالثة.

ومن خلال ما تم معالجته تم حوصلة بعض **النتائج**، ومن أبرزها ما يلي:

يعرف الإنتاج والاستهلاك لمصادر الطاقة الناضبة نموا متزايدا بشكل تدريجي عبر العقد الفارط، نتيجة لعدة عوامل منها تزايد عدد السكان، النمو الاقتصادي وسياسات التحول من الفحم إلى الغاز والأزمة الروسية الاكرانية. وسيواصل الطلب على النفط والغاز بالارتفاع كما تشير مختلف الاحصائيات إلى أن مصادر الوقود الأحفورية ستستمر في توفير معظم احتياجات الطاقة العالمية.

تملك فينزويلا أكبر احتياطي نفطي بالعالم لكن منطقة الشرق الأوسط تسيطر على نصف إجمالي الاحتياطيات النفطية المؤكدة بالعالم كله تقريبا، بما نسبته $_{3.48}$%، وتعد أكبر سوق منتج للنفط بقيادة المملكة العربية السعودية.

أما بالنسبة إلى احتياطيات الغاز الطبيعي، فتمثل منطقتي الشرق الأوسط واتحاد الدول المستقلة لوحدهما فقط ما نسبة $_{4.70}$% من إجمالي احتياطيات العالم للغاز الطبيعي. بامتلاك روسيا لأكبر احتياطي.

أدت الحرب الروسية لاختلال في العرض والطلب بالسوق مما أدى إلى تسجيل أسعار قياسية لمصادر الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي كون روسيا أعلى احتياطي، وثاني أكبر منتج بالعالم.

يمكننا اعتبار هذه الحرب كأهم عامل مؤثر على العرض والطلب بسوق الطاقة الدولي مؤخرا، ونتج عنها عدة أزمات بشكل مباشر وغير مباشر، كالتضخم، ارتفاع التكاليف، انعدام الأمن الغذائي في العديد من الدول النامية.

قبل الحرب الروسية كان السوق بصدد التعافي من الاثار التي خلفتها جائحة كورونا، فقد أدت إلى حدوث اضطرابات في العرض والطلب، حيث سجل انخفاض حاد في الطلب على الطاقة في مختلف القطاعات (المصانع ،النقل، شركات الطي ارن، وكافة الأعمال التجارية) بسبب الإغلاق والقيود التي عطلت النشاط الاقتصادي بالعالم.

وفيما يخص العرض، فقد أرغمت الدول المصنعة للنفط، الغاز والفحم على الخفض من الإنتاج، لتثبيت الأسعار بعد تسجيلها أرقام قياسية، وإعادة الاستقرار بالسوق العالمي للطاقة.

تعتبر النزاعات والتوترات السياسية عاملا أساسيا اخر، بحيث تؤدي إلى اختلال التوازن بالعرض والطلب ، وعدم استقرار السوق، مخلفة عدة أضرار جانبية اقتصادية واجتماعية.

يتوقع تقرير شركة بريتش بتروليوم أن يستمر النفط بمثابة المصدر الأول لإنتاج الطاقة في العالم، يليه الغاز الطبيعي، الفحم، ومن ثم الطاقات المتجددة.

التوصيات والاقتراحات:

– مضاعفة الجهود من أجل حل النزاعات السياسية وتجنب الحروب التي تمثل العامل الرئيسي في اختلال السوق الدولية، وتطور الأزمات الاجتماعية والاقتصادية حول العالم.

– يجب على جميع دول العالم التكتل والإسراع في تطوير مصادر الطاقة البديلة، مع الحرص على حل مشاكلها قبل أن نواجه أزمات طاقة أخرى.

– حتمية التوجه إلى مصادر الطاقة البديلة (المتجددة)، وتعزيز استثمرات الطاقة النظيفة وخاصة الرياح والطاقة الشمسية اللذان يملكان أعلى حصة من بين مصادر الطاقة المتجددة .

آفاق الدارسة:

–دراسة الاستراتيجيات الأمثل لتسيير الطاقة بالسوق العالمي، بهدف ضمان تحقيق الاستقرار والأمن الطاقوي مستقبلا، مع ترشيد استهلاك الطاقة.

– تحليل سوق الطاقة الدولي، لكن مع التركيز في جانب الأسعار والتصدير الدولي لموارد الطاقة ، والتوسع في ديناميكيات العمليات التجارية الدولية لهذه المصادر.

– دراسة استغلال موارد الطاقة المتجددة، وأثرها على اقتصاديات الطاقة بالأسواق العالمية.

قائمة المراجع :

أولا: المراجع باللغة العربية

أ: الكتب

- أحمد رشيد مهدي ، جغرافيا النفط ، الجندارية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2015.
- أحمد العدلي، التجارة الدولية"، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة ،2006.
- أحمد فريد مصطفى ،"الإقتصاد النقدي و الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2009.
- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993 .
- أشرف أحمد العدلي ،"التجارة الدولية"، الطبعة الأولى ، شركة رؤية ، الإسكندرية ، 2009.
- أحلام زواوية، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى ،2014.
- أسعد رحمان الحلفي، هندسة الأغذية بالطاقة الشمسية، مكتبة الزهراء للطباعة، العراق ،2010.
- السيد أحمد السريتي ، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009.
- السواعي خالد محمد، التجارة و التنمية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2006.
- الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، بيروت، لبنان،2003.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010.
- جمال الدين لعويسات، الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.
- جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي ، ط3، دار النهضة العربية، مصر، 1992.

- جاسم محمد ،"التجارة الدولية"، دار زهران للنشر، عمان، الأردن،2006.

- جهاد عودة، مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة، دار المكتب العربي للمعارف، مصر ،2014.

- حازم الببلاوي ،"النظام الإقتصادي الدولي المعاصر ، سلسلة عالم المعرفة، العدد 257، الكويت ، 2000.

- حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مكتبة زهراء الشرق ، مصر ،1996.

- حسين عبد الله، البترول العربي، دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، مصر ،2003.

- حسن أحمد شحاتة، التلوث البيئي ومخاطر الطاقة، مكتبة الدار العربية للكتب، القاهرة، 2003.

-حسين عبد الله، البترول العربي، دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، مصر ،2003.

- خالد أمين عبد الله، محاسبة النفط، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ،2001.

- رشا العصار وآخرون ، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013.

- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة و الحرية و الرفاهية الاقتصادية، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000.

- زينب حسين عوض الله ،"الإقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة ،2004.

- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

- سعيد خليفة الحموي ، أساسيات إنتاج الطاقة ، ط1،الاكاديميون للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009.

- سامي عفيفي حاتم ،"الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي و التجارة الدولية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 2005.

- ساكر العربي ،" الاقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1 ، مصر ، 2006.

- سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية ،2001.

- سمير التنير، التطوارت النفطية في العالم العربي والعالم ماضيا وحاضرا، دار المنهل اللبناني ، بيروت، لبنان،2007.

- سمير سعدون مصطفى وآخرون، الطاقة البديلة، دار اليازوري العلمية ، الأردن،2011.

– سمير محمد عبد العزيز،" التجارة العالمية بين جات و منظمة التجارة العالمية94"،مكتبة الإشعاع، الإسكندرية ،2001.

– سعود يوسف عياش ،تكنولوجيا الطاقة البديلة، سلسلة كتب ثقافية شيرية، المجلس الوطني للثقافة والآداب، العدد 38، الكويت،2015.

– صالح تومي ، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999.

– ضياء مجيد الموسوي،"العولمة و إقتصاد السوق الحرة"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

– طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن،2004 .

– علي عباس ، ادارة الأعمال الدولية، دار حامد،ط1 ،عمان الأردن،2003.

– عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

– عبد الباسط وفا ،"مشكلات التجارة الخارجية"، ط3، دار النهضة العربية، الإسكندرية ،2005.

– عبد المطلب عبد الحميد ،"الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي وحتى الدوحة"،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2005.

– علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

– عبد الرحمان يسرى أحمد و إيمان محب زكي: الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.

– محمد خالد الحريري، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دمشق، 1997.

– محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، السكندرية، مصر،2008.

– موسى سعيد مطر وآخرون ، التجارة الخارجية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2001.

– يونس محمود، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 1993.

ب. المذكرات والرسائل والأطروحات :

– أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات "دارسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتواره علوم، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

– سيدي محمد شكوري، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ،2012.

–عمر الشريف، إستخدامات الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة– دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر–، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2007.

– فريدة كافي، الطاقات المتجددة ودورها في الاقتصاد وحماية البيئة– دارسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر ،2015.

–عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012–2013.

– صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدو ل النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005–2006.

– سارة بوراس، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة – دراسة

مقارنة بين الجزائر والمغرب خلال الفترة 2002–2014 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2015.

– بن طيرش عطا الله، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر.2011/2010.

ج- المجلات الدورية :

- كافي فريدة ،"الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع والمستقبل المأمول: التجربة الالمانية نموذجا ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 74 -75،2016.

- سامي نيفين ، " الدول المنتجة والمصدرة للبترول :الجزائر"، مجلة البترول ، م 9-8، ع14 ، سبتمبر ن 2009.

- أمينة مخلفي، النفط والطاقة البديلة المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.

- إيمان بويحي، خالد الشتوي، دراسة موارد الطاقة-نظرة مركزة على الغاز الصخر ي-، مجلس الطاقة العالمي، لندن ،2010.

- باتر محمد علي وردم، الطاقة المتجددة في العالم العربي، مجلة آفاق المستقبل، العدد 11، أغسطس2011.

- بوزيان مهماه، مشروع المغرب العربي-أوروبا لإنتاج الهيدروجين الشمسي، مجلة النفط والتعاون العربي، أوبك، مجلد 34 العدد 125، الكويت، ربيع 2008.

- شيماني وفاء، مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد ،جامعة خميس مليانة، الج ازئر، العدد 14، المجلد 01، 2016.

- بلقاسم دواح، مروة يعقوب، أثر تقلبات اسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر دراسة قياسية لفترة 2008-2007 مقمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول ما بعد البترول، التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الاور متوسطية، مستغانم جامعة احمد ابن باديس،2018.

-بوريش احمد، تداعيات وانعكاسات انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري،المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية الفطرية وتامين الحاجيات الدولية ، جامعة سطيف،07-08- ابريل 2015 .

- دريش الزهرة، نمر محمد الخطيب، جعدي الشريفة ،أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة تحليلية في الفترة(2000-2016)، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 09، العدد 2 ، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ،2020.

رابعا: الملتقيات والمحاضرات:

- الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أبو ظبي: مؤتمر الطاقة العربي العاشر ،ع21 ،2018/03/28.

- سنوسي سعيدة ، جابة احمد ، برنامج الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية:الية الاستدامة، دراسة حالة الجزائر، التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون،ع (48)،ديسمبر2016.

– فروحات حدة ،"الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة :في الجزائر :دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية .

–شافية كتاف، زهير بن دعاس، سياسات واستراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للموارد الطاقوية المتجددة في الجزائر، مؤتمر السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، الجزائر ،2015.

القوانين والتشريعات.

– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 08 الصادر في فبراير سنة 2002.

–القانون رقم 99–09 المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1420 هـ الموافق لـ 28 جويلية 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51 الصادر في 20 ربيع الأول عام 1420هـ الموافق لـ 02 أوت سنة 1999.

–القانون رقم 02–01 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422هـ الموافق لـ 05 فبراير سنة 2002، والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة قنوات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 08 الصادر بتاريخ 23 ذي القعدة 1422 هـ الموافق لـ 06 فبراير 2002م.

–القانون رقم 04–09 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق لـ 14 أوت 2004م، والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52 الصادر بتاريخ 02 رجب 1425 هـ الموافق لـ 18 أوت 2004م.

خامسا: المواقع الالكترونية:

ثانيا. مواقع الانترنت

1– احمد محمد فراج قاسم ، مصادر الطاقة وتلوث البيئة، من الموقع:
- http://kenanaonline.com/users/amfk/posts/89050.2024/05/02

2– إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية، ص 07، من الموقع:
- http://dr-alkuwari.net/sites/akak/files/strtyjy_wkl_ltq_ldwly.pdf.(2024/03/31)

3– البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، قطاع الطاقة، من الموقع:
-https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/environment-andenergy/water-and-ergy/energy.(02/04/2024)

4- ايجابيات وسلبيات الطاقة المتجددة،"في:http://www Argaam.com،28 فيفري2024.

5- المجلس العالمي للطاقة،منشوارت المجلس العالمي للطاقة ،2024، ص 02، من الموقع:

https://www.worldenergy.org/about-wec/brochure/ar/ 2024/05/13

ثانيا: باللغة الأجنبية

A. Les livres

- Chems Eddine Hitour 1, pour une Stratégie Energetique de l'Algérie a l'horizon 2030, Office des Publication Universitaire, Alger, 2003
- David Pimentel, Biofuels, Soler and Wind as Renevable Energy Systems- Benefits and Risks, Cornel University, Collego of Agriculture ans Life Sciences 5126 Comstoch Hall Ithaca, USA, 2008.
- Francis Meunier, les Energies Renouvelables, le Cavalier Bleu , France,2007.
- Francois Vuille et Autres, Comprendre la Transition Energétique : 100 Questions Brulantes , 100 Réponses la Tete Froide, Presses Polytechnique et Universitaires Romandes, Lausanne, Suisse, 2015.
- Havard devold, Oil and Gaz Production Hand Book an Introduction to Oil and Gaz Production Transport Refining and Petrochemi Cal Industry, Edition 3.0.Oslo, U.S.A, August 2013.
- Juliette Talpin, Economies D'énergie sur L'exploitation Agricole, Edition France Agricole, Paris, 2010

C. Les Revues Et les Articles

-Des Projets Achevés et D'autres en Cours de Réalisation, Revue Algérie Energie, N° 03, Mars 2015.

-Faiza Bendidi, Visite des Centrales Solaires Photovoltaïques D'ain Skhouna (SAIDA),